



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
ميدان
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير
تخصص تكنولوجيا مالية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس أكاديمي، في ميدان
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير
تخصص تكنولوجيا مالية

تحت عنوان :

دور محطة الدفع الالكتروني TPE في تسهيل
التجارة الداخلية في الجزائر
دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL فرع ولاية
غرداية

تحت اشراف الأستاذ:

د. نعاس صلاح الدين

د حويشيتي توفيق

من إعداد الطلبة :

- دحو رحمونة

- بوراس صابرينة

الموسم الجامعي : 2024-2025 م

مَنْ جَدَّ وَجَدَ وَمِنْ
وَمِنْ سَارَ عَلَى
الْدُّرْبِ وَصَلَ

الشكر والعرفان

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت لنا سبله،

ومن يعننا على تحصيله، وعلمتنا ما لم نكن نعلم، ثم الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى
خير الأنام.

من باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله، نتقدم بخالص الشكر إلى من جعلهم الله لنا سنداً
وعوناً

بداية لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان والتقدير الدكتور نعاس توفيق
وللاستاذ: حويشيتي توفيق المشرف في الجامعة والمؤطر في فقد لمست من الرعاية وحسن
التوجيه وما قدماه لي من علم غزير وخلق كريم سائلاً المولى العلي القدير أن يجزيهم عني
خير الجزاء وان يبارك لهم في وقته وجهده.

إلى أساتذتنا وكافة من ساعدونا من في تحضيرها، كما نتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا إلى
كل من ساعد من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل.

وإلى كل من لم يخل علينا بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته من اجل إتمام هذا العمل

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله ، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم محمدا
سيد الخلق أجمعين

أهدي هذا العمل إلى :

- الوالدين حفظهم الله ورعاهم وادام عليهم الصحة
والعافية

- إلى عائلتي دحو و بوراس كل بإسمه

- إلى كل أفراد أسرتي كل بإسمه.

- إلى الأساتذة المؤطرين

ملخص

تناولت هذه الدراسة دور محطات الدفع الإلكتروني (TPE) في تعزيز التجارة الداخلية في الجزائر، من خلال تحليل نظري وتطبيقي لمساهمة هذه التقنية في تطوير المعاملات التجارية وتسهيلها، مع التركيز على حالة بنك التنمية المحلية (BDL) فرع غرداية. استعرضت الدراسة التطور التاريخي لأنظمة الدفع الإلكتروني وأنواعها المختلفة، وأظهرت أثرها في تقليل الاعتماد على النقد وتحسين كفاءة المعاملات المالية.

كما أجريت دراسة ميدانية على عينة من التجار والزبائن، بينت أن أجهزة TPE رغم انتشارها المتزايد، لا تزال تواجه تحديات متعلقة بالوعي، والثقة، والبنية التحتية. وخلصت الدراسة إلى أن الدفع الإلكتروني يمثل خطوة أساسية في التحول الرقمي، ويتطلب تنسيق الجهود بين البنوك والسلطات لتعزيز انتشاره واستغلال فوائده الاقتصادية والاجتماعية.

Ressemé

This research explores the role of Electronic Payment Terminals (TPE) in enhancing domestic trade in Algeria. It combines theoretical analysis with an applied case study of the Local Development Bank (BDL) in Ghardaia. The study examines the evolution of electronic payment systems, their types, and their economic and functional impact, particularly in reducing cash dependency and improving transaction efficiency.

A field study involving merchants and customers revealed that although the use of TPE devices is increasing, several challenges persist—such as limited awareness, low trust, and infrastructural issues. The findings highlight that electronic payments are a critical pillar for Algeria's digital transformation, requiring coordinated efforts to maximize their economic and social benefits.

العنوان

الإهداء
كلمة شكر وعرفان.....
ملخص
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال.....
قائمة الملاحق
مقدمة

الفصل الأول :

الاطار النظري لمحطات الدفع الالكتروني والتجارة الداخلية

تمهيد.....	06
المبحث الأول: الإطار النظري للكفاءات والميزة التنافسية	07
المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول محطات الدفع الإلكتروني.....	07
المطلب الثاني : تطور أنظمة الدفع الإلكتروني	08
الفرع الأول : أنواع وسائل الدفع الإلكتروني	09
الفرع الثاني : محطة الدفع الإلكتروني	15
المطلب الثالث : مفاهيم أساسية حول التجارة الداخلية في الجزائر	16
الفرع الأول : تعريف التجارة الداخلية	16
الفرع الثاني: واقع التجارة الداخلية في الجزائر.....	17
المطلب الرابع : تأثير TPE في تعزيز التجارة الداخلية	19
الفرع الأول : أهمية ودور محطات الدفع الإلكتروني في تعزيز التجارة الداخلية	19
الفرع الثاني: التحديات والفرص.....	22
المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للكفاءات والميزة التنافسية	23
المطلب الأول : مقارنة الدراسة مع دراسات عربية	24
المطلب الثاني : مقارنة الدراسة مع دراسات	27
خلاصة الفصل:	30

الفصل الثاني :

دور محطة التنمية TPE في تعزيز التجارة الداخلية في الجزائر

المبحث الأول : لمحة عامة لبنك التنمية المحلية	32
المطلب الأول :لمحة تاريخية عن نشأة و تطور بنك التنمية المحلية	33
فرع الأول: نظرة عامة لبنك التنمية المحلية BDL.....	33
الفرع الثاني: بنك التنمية المحلية بغرداية تعريفه مهامه وأهدافه	34
الفرع الثالث :دراسة وتحليل الهيكل التنظيمي	35
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة	37
المبحث الثاني: تقديم نتائج الدراسة ومناقشتها	38
المطلب الأول: واقع وسائل الدفع في الجزائر	40
الفرع الأول: أهم وسائل الدفع في الجزائر	40
المطلب الثاني : واقع محطة الدفع الالكتروني TPE في الجزائر	41
الفرع الأول : لمحة عن شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك satim	41
الفرع الثاني: تجمع النقد الآلي TPE.....	50
المبحث الثالث : عرض النتائج و مناقشتها.....	54
المطلب الأول : عرض النتائج.....	56
الفرع الأول : عرض نتائج المقابلة.....	58
الفرع الثاني: نتائج المقابلات مع الزبائن.....	59
المطلب الثاني: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.....	61
خلاصة الفصل.....	63
الخاتمة	65
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	خدمات شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM	42
2	عدد الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة 2016-2022	44
3	تطور العمليات المسحب عبر الموزعات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2016-2022	45
4	تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال 2016-2021	46
5	لعدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني والمبالغ الإجمالية خلال 2016-2021	46
6	تطور عمليات الدفع عبر الانترنت	48
7	يمثل العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة خلال 2016-2024	51
8	يمثل المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)	53

قائمة الصور

الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
1	توضيح صورة لنظام الدفع الالكتروني SATIM	42
2	تمثل الأعضاء في شبكة النقد بين البنوك	43

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	عدد نهائيات الدفع الإلكتروني حيز الخدمة	46
2	يمثل العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة خلال فترة 2016-2024	52
3	يوضح عينة من مستخدمي جهاز الدفع الإلكتروني TPE المتعاقدين مع بنك التنمية المحلية	59

مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة تكنولوجية هائلة أدت إلى تغييرات جذرية في مختلف مناحي الحياة، لا سيما في المجال الاقتصادي والمالي. وفي قلب هذه التحولات، برزت أنظمة الدفع الإلكتروني كأحد أبرز الأدوات التي ساهمت في بناء الاقتصاد الرقمي وتفعيل التحول الرقمي العالمي. وتكمن أهمية هذه الأنظمة في كونها لم تعد مجرد وسيلة لتسديد أثمان السلع والخدمات، بل أصبحت ركيزة أساسية لتمكين الأنشطة الاقتصادية الرقمية وربط الأسواق المحلية والعالمية بشبكات مالية حديثة وآمنة.

تسمح أنظمة الدفع الإلكتروني للمستخدمين بإجراء عمليات دفع بطريقة إلكترونية دون الحاجة إلى التعامل بالنقد الورقية أو النقد المادي، مما يضمن سرعة التنفيذ، الأمان، والمرونة العالية. وقد ساهم انتشارها في تعزيز مفاهيم الشمول المالي، إذ مكّنت فئات واسعة من السكان، خصوصاً في المناطق النائية، من الوصول إلى الخدمات المالية باستخدام الهواتف الذكية والإنترنت، دون الحاجة إلى التوجه للبنوك التقليدية.

على مستوى التحول الرقمي، تؤدي أنظمة الدفع الإلكتروني دوراً مركزياً في رقمنة العمليات المالية والإدارية، سواء في القطاع العام أو الخاص. فهي تُمكن الحكومات من أتمتة تحصيل الضرائب، دفع الرواتب، وتقديم الإعانات الاجتماعية بطريقة شفافة ومنظمة. كما تساعد المؤسسات والشركات على تحسين تجربة العملاء، خفض تكاليف التشغيل، وتقليل الفاقد الناتج عن التعاملات النقدية، إضافة إلى رفع كفاءة عمليات البيع والشراء من خلال التجارة الإلكترونية والتطبيقات المالية الذكية.

وتُسهم هذه الأنظمة أيضاً في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد والتهرب الضريبي، حيث تسمح بتتبع العمليات المالية وتوثيقها إلكترونياً، مما يحد من الاقتصاد الموازي ويقوي الاقتصاد الرسمي. كما تلعب دوراً هاماً في حماية الأمن الاقتصادي من خلال تقنيات المصادقة المشددة، التشفير، والتوقيع الرقمي، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والسرقة.

من جهة أخرى، تسارع الشركات الناشئة والبنوك والمؤسسات المالية إلى تطوير حلول رقمية مبتكرة في مجال الدفع الإلكتروني، مثل المحافظ الرقمية، تقنيات الدفع بدون تلامس (NFC)، والعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)، في ظل التحول نحو مجتمعات لا نقدية (Cashless Societies). وهذا الاتجاه أصبح أكثر وضوحاً بعد جائحة كوفيد-19 التي عززت الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية والحد من التلامس البشري في المعاملات المالية.

وباختصار، فإن أنظمة الدفع الإلكتروني ليست مجرد أداة دفع، بل هي محرك فعلي للتحول الرقمي الشامل، حيث تمهد الطريق أمام بناء اقتصاد عصري أكثر مرونة وكفاءة، قائم على البيانات والابتكار، وقادر على التفاعل مع متطلبات العولمة والمنافسة الرقمية.

2- إشكالية البحث :

ما هو دور محطة الدفع الإلكتروني TPE في تسهيل عملية التجارة الداخلية في الجزائر ؟

3- الأسئلة الفرعية

- ما هو المفهوم التقني والوظيفي لمحطة الدفع الإلكتروني (TPE) ؟

- ما هي أهم أنواع أجهزة TPE المستخدمة في السوق الجزائرية وما خصائص كل منها؟

- كيف تساهم TPE في تسهيل عمليات الدفع وتقليل الاعتماد على السيولة النقدية في الجزائر؟

4-فرضيات البحث :

-فرضية العلاقة بين استخدام محطة الدفع الإلكتروني TPE وتسهيل التجارة الداخلية

-فرضية تأثير محطة الدفع الإلكتروني TPE على نمو التجارة الداخلية

5-أهداف البحث :

- دراسة دور محطة الدفع الإلكتروني TPE في تسهيل التجارة الداخلية في الجزائر

- تحليل تأثير محطة الدفع الإلكتروني TPE ان يساهم في نمو التجارة الداخلية في الجزائر

6-أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يلامس أحد أبرز التحولات الاقتصادية الراهنة، والمتمثل في الانتقال من الاقتصاد

القائم على المعاملات النقدية إلى اقتصاد رقمي يعتمد على أنظمة الدفع الإلكترونية. فاعتماد الدفع الإلكتروني لا

يقتصر على تسهيل المعاملات المالية فحسب، بل يمتد أثره إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الشفافية، ومحاربة

الاقتصاد غير المهيكل، وتوسيع قاعدة الشمول المالي

-تأثير الدفع الإلكتروني على الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النقد

7- مبررات اختيار الموضوع :

لا يتم اختيار موضوعات البحث العلمي اعتباطاً، بل يكون وراء كل اختيار مبررات موضوعية تتصل بأهمية الإشكالية في السياق الاقتصادي والاجتماعي الراهن، وأخرى ذاتية تعكس ميول الباحث العلمية واهتماماته الخاصة. وفي ظل ما يشهده العالم من تسارع في التحول الرقمي وتزايد الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في المعاملات المالية، برزت الحاجة إلى دراسة تأثير الدفع الإلكتروني على الاقتصاد الوطني، باعتباره من الموضوعات الحديثة التي تجمع بين البعدين التقني والاقتصادي، وتكتسي أهمية متزايدة في مسارات التنمية المستدامة

أ - مبررات موضوعية

- تزايد الاعتماد على التكنولوجيا المالية في العالم، مما يجعل دراسة الدفع الإلكتروني ضرورة علمية لمواكبة التحولات الاقتصادية الحديثة.
- التوجه العالمي نحو الاقتصاد غير النقدي، حيث تسعى الدول إلى تقليص تداول الأوراق النقدية من أجل الحد من التهرب الضريبي وتحسين الشفافية المالية.
- دور أنظمة الدفع الإلكتروني في دعم الشمول المالي، لا سيما في المجتمعات النامية، من خلال تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وأمان.
- انعكاسات الدفع الإلكتروني على الاقتصاد الكلي، خاصة في ما يتعلق بتعزيز الإيرادات الجبائية، وتخفيض تكاليف المعاملات، ودفع عجلة النمو.

ب- أسباب ذاتية

- اهتمامنا بالموضوعات المرتبطة بالتحول الرقمي والمالية الحديثة، لما لها من تأثير مباشر على مستقبل السياسات الاقتصادية.
- الرغبة في الربط بين الجانب النظري والتطبيقي من خلال تحليل حالة الجزائر في ضوء التجارب العالمية.

-الطموح في المساهمة في اقتراح حلول واقعية لتقليص المعاملات النقدية وتحسين كفاءة النظام المالي الجزائري.

-وجود خلفية معرفية سابقة لدى الباحث حول الدفع الإلكتروني، مما يسهل التعمق في الأبعاد التقنية والاقتصادية للموضوع.

-الأهمية المستقبلية للموضوع في ظل توجه الدولة الجزائرية نحو رقمنة الاقتصاد، ما يمنح البحث بعداً استراتيجياً وتنموياً.

8- حدود الدراسة

أ.حدود المكانية : تمت الدراسة على مستوى بنك التنمية المحلية BDL فرع لولاية غرداية

ب. الحدود الزمنية : من 2025/02/23 الى 2025/03/12

ج. الحدود البشرية : تمت هذه الدراسة مع مسؤولي المؤسسة وكذا الزبائن

9-منهجية البحث :

من أجل مقارنة موضوع "تأثير الدفع الإلكتروني على الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النقد" بطريقة علمية دقيقة، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُمكن من فهم الظاهرة المدروسة من خلال تحليل مفاهيم الدفع الإلكتروني، وتتبع تطورها وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية الكلية. كما تم الاعتماد على المنهج المقارن لتسليط الضوء على تجارب بعض الدول التي نجحت في الحد من استخدام النقد بفضل الدفع الإلكتروني، بهدف استخلاص الدروس الممكنة لتطبيقها في السياق الجزائري. وقد استُعين كذلك بالمنهج الاستقرائي من خلال جمع وتحليل البيانات الاقتصادية والدراسات السابقة لتكوين تصور شمولي حول الأثر الاقتصادي المباشر وغير المباشر للدفع الإلكتروني. وتنوعت أدوات البحث بين مراجعة الأدبيات الأكاديمية، والتقارير الرسمية، والإحصاءات المنشورة من قبل مؤسسات مالية دولية ووطنية.

ب.أدوات البحث :

مقابلات مع تجار ومستهلكين + تحليل بيانات اقتصادية

10 . تقسيمات الدراسة

تم اعتماد تقسيم منهجي للدراسة يتماشى مع طبيعة الموضوع وأهدافه، حيث تضمنت الدراسة فصلين رئيسيين، تناول الفصل الأول الإطار النظري لمحطات الدفع الإلكتروني والتجارة الداخلية، متضمناً مفاهيم أساسية حول أنظمة الدفع، تطورها، أنواعها، إلى جانب تحليل واقع التجارة الداخلية في الجزائر ودور أجهزة TPE في تنشيطها. أما الفصل الثاني، فقد خصص للجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية تناولت تجربة بنك التنمية المحلية BDL، وتحليل واقع استخدام محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر، مع تقديم نتائج المقابلات وتحليلها، بغية الوقوف على الأثر الفعلي لتعميم هذه الأنظمة في دعم الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على النقد.

11. صعوبات الدراسة

- ضيق الوقت المتاح لإنجاز البحث، مما فرض ضغطاً إضافياً على مراحل جمع البيانات وتحليلها.
- تعقيد الموضوع وصعوبته العلمية، نظراً لطبيعته المتشعبة وقلّة المراجع المتخصصة المتاحة.
- الحاجة إلى تدقيق كبير في المعطيات والمفاهيم المطروحة، لضمان الدقة العلمية والموضوعية في المعالجة.
- ضعف أو غياب الدعم من قبل بعض الهيئات أو الوكالات ذات العلاقة، مما أعاق الحصول على معلومات أو بيانات ميدانية.
- حداثة الموضوع وقلّة الدراسات السابقة التي تناولته، مما تطلب جهداً مضاعفاً في التأسيس النظري والبناء التحليلي

الفصل الأول :
الاطار النظري لمحطات
الدفع الالكترونية والتجارة
الداخلية

المبحث الأول :
الاطار المفاهيمي للدفع
الالكتروني و التجارة
الداخلية

تمهيد

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات تكنولوجية متسارعة أثرت بشكل عميق على أنماط الحياة والأنشطة الاقتصادية، حيث أدت إلى بروز مفاهيم جديدة في مجال المعاملات المالية من أبرزها الدفع الإلكتروني. فقد ساهم التوسع في استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات، لا سيما الإنترنت، في تحويل العديد من الخدمات المالية من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي، مما أفرز الحاجة إلى وسائل دفع حديثة أكثر فعالية وسرعة وأماناً.

ويُقصد بالدفع الإلكتروني تلك العملية التي يتم من خلالها تحويل الأموال وتسوية المعاملات المالية باستخدام وسائل إلكترونية، دون الحاجة إلى التعامل بالنقد الورقية أو النقدية التقليدية. ويشمل ذلك مجموعة متنوعة من الأدوات مثل البطاقات البنكية، المحافظ الإلكترونية، التحويلات البنكية عبر الإنترنت، أنظمة الدفع عبر الهواتف المحمولة، وغيرها.

وقد أصبح الدفع الإلكتروني ضرورة ملحة تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، حيث يمثل حلقة الوصل الأساسية في بيئة الاقتصاد الرقمي، ويُعدّ عاملاً رئيسياً في تسهيل التجارة الإلكترونية وتحديث الأنظمة المصرفية. كما يساهم في تحقيق العديد من الأهداف، أبرزها تقليص التكاليف، تسريع المعاملات، تعزيز الشفافية، وتوسيع قاعدة الشمول المالي.

المبحث الأول: اطار مفاهيمي للدفع الالكتروني والتجارة الداخلية

لقد أدى التطور الاقتصادي وتزايد حجم المعاملات المالية والتجارية إلى تطور وسائل الدفع وتغيرها المستمر، حيث لم تعد مستقرة على شكل واحد. فقد بدأت باستخدام النقود التقليدية، ثم انتقلت إلى الشيكات، وصولاً إلى وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، التي أتاحها التقدم التكنولوجي وانتشار التجارة الإلكترونية، والتي تمتاز بانخفاض تكلفتها وتجردها من الطابع المادي.

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول محطات الدفع الإلكتروني

تشير أنظمة الدفع إلى الإطار الشامل الذي يضم مجموعة من المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات والقنوات التي تُستخدم لتسهيل عمليات الدفع وتحويل الأموال بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، سواء كانت أفراداً، شركات، أو مؤسسات مالية. وتعد هذه الأنظمة عنصراً أساسياً في البنية التحتية المالية لأي اقتصاد، حيث تضمن انسيابية المعاملات المالية، وتعزز الثقة بين المتعاملين، وتساهم في تحقيق الاستقرار المالي.¹

على الرغم من الدور المحوري لأنظمة الدفع، إلا أنها لا تُفرض بشكل مباشر عن طريق القانون، وإنما تتشكل وتتكيف وفقاً لمجموعة من العوامل الثقافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز كل بلد. فمثلاً، في المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على المعاملات النقدية، قد يكون انتشار وسائل الدفع الإلكترونية بطيئاً مقارنة بالدول التي تتمتع بثقافة مصرفية متقدمة. كما أن العوامل التاريخية تلعب دوراً في تحديد مدى تقبل الأفراد والمؤسسات لاستخدام أنظمة دفع معينة، إذ قد تتأثر بتجارب سابقة تتعلق بالثقة في النظام المالي والمصرفي.²

إلى جانب العوامل الثقافية والاجتماعية، فإن التطورات التكنولوجية تمثل أحد المحركات الرئيسية لتطور أنظمة الدفع. فمع ظهور تقنيات الدفع الإلكتروني، مثل البطاقات المصرفية، والمحافظ الرقمية، وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، أصبحت العمليات المالية أكثر سهولة وأماناً، مما أدى إلى تقليل الاعتماد على النقود الورقية. كما أن التحول الرقمي في الخدمات المصرفية عزز من استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني، خاصة مع انتشار التجارة الإلكترونية، التي فرضت الحاجة إلى وسائل دفع سريعة وآمنة.

¹ عبد القادر بجيج، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 23.

² علي محمد احمد ابو العز، التجارة الالكترونية وإحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 10.

الفصل الأول : الاطار النظري لمحطات الدفع الالكتروني والتجارة الداخلية

وبناءً على هذه العوامل مجتمعة، تتباين أشكال وطرق استخدام وسائل الدفع من بلد إلى آخر، حيث يمكن أن تتأثر طبيعة المدفوعات بمدى انتشار البنية التحتية الرقمية، والسياسات الاقتصادية، ومدى اندماج الأفراد في النظام المصرفي الرسمي. لذا، فإن تطوير أنظمة دفع متكاملة وفعالة يتطلب فهماً دقيقاً لهذه العوامل والعمل على تهيئة بيئة مواتية لاعتماد حلول دفع متقدمة تواكب احتياجات الأفراد والمؤسسات في العصر الحديث

المطلب الثاني : تطور أنظمة الدفع الالكتروني

مع تطور المجتمع الإنساني، بدأ الأفراد في إنتاج كميات من السلع تفوق احتياجاتهم الشخصية، مما دفعهم إلى تبادل الفائض فيما بينهم مباشرة، دون الحاجة إلى وسيط، فيما يعرف بنظام المقايضة. وقد مثلت هذه الطريقة الشكل الأولي والبسيط للتبادل التجاري. غير أن المقايضة سرعان ما أظهرت قصوراً في مواكبة التطور الاقتصادي، الذي اعتمد بشكل أساسي على ظهور التخصص وتقسيم العمل، وما نتج عن ذلك من توسع في عمليات المبادلة بين الأفراد بسبب فائض الإنتاج الموجه للتبادل.

وقد شهد العالم، مع بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، ظهور أنواع جديدة من السندات التي أصدرها الصيارفة لصالح التجار، حيث كانت هذه السندات تثبت ملكية التاجر لمبلغ معين لدى الصيرفي. وتعد النقود المصرفية من أهم أنواع النقود المتداولة، فكما أدى إيداع الذهب في البنوك إلى ظهور النقود الورقية، فإن إيداع النقود الورقية بدوره أدى إلى نشوء النقود الائتمانية.

ويُظهر أداء النقود لوظيفتها كمقياس للقيمة مدى صعوبة تقدير نسب التبادل، إلا أن استخدامها كوسيط تجاري ساهم في تجاوز العقبات التي كانت تواجه المتعاملين، مثل عدم توافق رغباتهم وصعوبة تجزئة بعض السلع، مما جعل عمليات البيع والشراء أكثر سهولة وسلاسة.¹

أما في العصر الحديث، فقد أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ظهور العديد من الوسائل التقنية الحديثة، التي عززت انتشار المعلومات وسهّلت الوصول إليها بسرعة وبتكلفة منخفضة عبر شبكة الإنترنت. وقد ارتبطت هذه الشبكة بتكنولوجيا الإلكترونيات والحواسيب، مما أتاح تفاعلها مع مختلف القطاعات والمؤسسات، وساهم في تقديم المعلومات على نطاق واسع، خاصة في المجال التجاري. ونتيجة لذلك، انتشرت التجارة الإلكترونية

¹موسى آدم عيسى آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دله البركة إدارة التطوير والبحوث، قسم الدراسات والبحوث الشرعية، جدة، 1112ص.

الفصل الأول : الإطار النظري لمحطات الدفع الالكتروني والتجارة الداخلية

التي سمحت بتبادل السلع والخدمات والبيانات بين مختلف الأطراف عبر الإنترنت، مما أحدث ثورة في مفهوم التجارة العالمية وأثر على أنماط الحياة بشكل عام.¹

ونتيجة لهذا التطور، سعت المصارف إلى التكيف مع المستجدات المصرفية الإلكترونية بفعالية وانفتاح، نظراً للتحويل المتسارع من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات والأرقام، ومن الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية. وقد فرضت هذه التغيرات على المصارف ضرورة تطوير بنيتها التكنولوجية وتعزيز أنظمتها المعلوماتية، مما مكنها من مواكبة التطورات المتسارعة وتعزيز قدرتها التنافسية.

وعليه، يتجه العالم نحو اعتماد أنظمة مدفوعات إلكترونية على نطاق واسع، مما يسهم في تقليل الاعتماد على النقود الورقية بشكل شبه كامل.²

الفرع الأول : أنواع وسائل الدفع الالكتروني

أولاً: بطاقة الائتمان

تعتبر بطاقة الائتمان وسيلة حديثة للوفاء بالالتزامات المالية، تتيح لحاملها استخدام رصيد ائتماني يمنحه البنك المصدر ضمن حدود متفق عليها. تُستخدم هذه البطاقات كأداة ضمان وتوفر الوقت والجهد للمستخدم، مع تحقيق أرباح للبنوك من خلال الرسوم والفوائد.

تفيد البطاقة جميع الأطراف؛³ حيث يمكن لحاملها شراء احتياجاته وسداد قيمتها لاحقاً، فيما يحصل التاجر على مستحقاته بسرعة دون عناء، وتستفيد الجهة المصدرة من العمولات والفوائد على الائتمان الممنوح وتنقسم إلى 4 -بطاقات الائتمانية المتجددة: تصدر البنوك هذا النوع من البطاقات ضمن حدود مالية محددة، ويمنح حاملها خيار تسديد المبلغ المستحق بالكامل خلال فترة السماح أو دفع جزء منه وتأجيل الباقي لفترات لاحقة. يتم تجديد القرض تلقائياً، مما يمنح البطاقة اسمها.

¹ عصام عبد الفتاح مطر التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009 ص7.

² علي محمد أحمد أبو العز: التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ص19

³ عبد الكريم أحمد عثمان، أحكام البطاقات الائتمانية في القانون والآراء الفقهية الإسلامية، دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص26.

⁴ واد قاسم، مساعد قاسم الشيعي، المقاصة في المعاملات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008 ص362.

الفصل الأول : الاطار النظري لمحطات الدفع الالكتروني والتجارة الداخلية

تتميز هذه البطاقات بتوفير الوقت والجهد للمستخدم، كما تعزز إيرادات البنك من خلال الرسوم المفروضة على الخدمات والفوائد الناتجة عن التأجيل في السداد.

-البطاقات الائتمانية غير المتجددة: تتميز هذه البطاقات بضرورة سداد المبلغ المستحق بالكامل خلال نفس الشهر الذي تم فيه السحب، دون إمكانية تجديد الائتمان. تتيح لحاملها الشراء الفوري مع تأجيل الدفع لفترة قصيرة، لكنها لا توفر خط ائتمان مستمر.

إذا لم يسدد العميل المبلغ في فترة السماح، لا يُمنح قرضاً جديداً، وقد يتم سحب البطاقة منه. تُعد دينرز كلوب وأمريكان إكسپريس من أبرز المؤسسات المصرفية التي تصدر هذا النوع من البطاقات¹.

-البطاقات غير الائتمانية: البطاقات غير الائتمانية هي بطاقات لا تتيح لحاملها الدفع أو التسوية إلا إذا كان لديه رصيد كافٍ يغطي المبلغ المطلوب، حيث لا توفر أي ائتمان أو قرض. وتنقسم إلى نوعين:

- بطاقات الدفع المسبق: يتم شحنها بمبلغ مالي معين، وعند إجراء أي معاملة يتم خصم المبلغ من الرصيد حتى ينفد، وبعد ذلك يجب إعادة شحنها. تُستخدم هذه البطاقات على نطاق واسع، خاصة في قطاع الاتصالات.
- البطاقات المدينة: تتطلب حساباً بنكياً جارياً، حيث يتم خصم المبلغ مباشرة من حساب صاحب البطاقة عند الدفع. إذا لم يكن هناك رصيد كافٍ، لا تتم عملية التسوية، مما يستوجب توفر تغطية مالية مسبقة².

ثانياً: النقود الإلكترونية

هي قيمة نقدية رقمية تُصدر إلكترونياً وتُخزن على وسيلة إلكترونية، بحيث تمثل حقاً لحاملها تجاه الجهة المصدرة. يعتمد إصدارها على مبدأ الدفع المسبق، حيث يجب أن تكون مغطاة بوديعة تعادل على الأقل قيمتها المصدرة. تتميز هذه النقود باستقلالها عن الحسابات المصرفية، ويمكن استخدامها في عمليات الشراء عبر الإنترنت³.

¹ محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية (روية مستقبلية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص244.

² علي محمد أبو العز، مرجع سابق ص234.

³ أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص48 ص49.

1-أنواع النقود الإلكترونية

تنقسم النقود الإلكترونية وفقاً لعدة معايير، من بينها¹:

أ-من حيث إمكانية تتبعها والرقابة عليها:

- نقود إلكترونية اسمية:تحتوي على معلومات عن جميع الأشخاص الذين تعاملوا بها، مما يتيح للبنوك تتبع حركتها داخل النظام الإلكتروني حتى يتم إلغاؤها نهائياً، وهي مشابهة لبطاقات الائتمان.
- نقود إلكترونية غير اسمية:يتم تداولها دون الإفصاح عن هوية المستخدم، مما يجعلها مماثلة للأوراق النقدية التقليدية، حيث لا تترك أثراً يدل على هوية المتعامل بها.

ب-من حيث أسلوب التعامل بها²:

- نقود إلكترونية عبر الشبكة:يتم سحبها من مصرف أو مؤسسة مالية وتخزينها في جهاز إلكتروني، ثم تحويلها إلى المستفيد عبر الإنترنت، مع ضمان مستوى عالٍ من الأمان والسرية.
- نقود إلكترونية خارج الشبكة:تُخزن على بطاقات إلكترونية تُستخدم مباشرة دون الحاجة للاتصال بالمصدر، لكنها قد تواجه تحديات أمنية، مثل مخاطر الصرف المزدوج

ثالثاً: البطاقة الذكية

البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية تحتوي على شريحة إلكترونية تُخزن فيها جميع بيانات حاملها، مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبالغ المصروفة وتواريخ العمليات المالية.

وتُعرف أيضاً بأنها بطاقة مشابهة في الحجم والشكل لبطاقات الائتمان، لكنها مزودة بمعالج إلكتروني وذاكرة تُخزن بيانات منظمة يمكن استرجاعها بسهولة. كما تتيح لحاملها تخزين نقود أو وحدات إلكترونية تُستخدم لسداد قيمة السلع والخدمات³.

¹لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية،مذكرتماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية.2008/2009ص49ص51.

²أريج عرابية، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 08.2012

³شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية(روية مستقبلية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007ص16

الفصل الأول : الاطار النظري لمحطات الدفع الالكتروني والتجارة الداخلية

توفر هذه البطاقة مرونة في طرق الدفع، حيث يمكن استخدامها للمعاملات الائتمانية أو الدفع الفوري، مما يجعلها وسيلة آمنة وعملية في العمليات المالية¹.

1-أنواع البطاقات الذكية

تنقسم البطاقات الذكية إلى نوعين رئيسيين²:

1. البطاقات المتصلة:تتطلب الاتصال بجهاز قارئ البطاقات الذكية لإجراء عمليات تحديث وقراءة البيانات المخزنة في الشريحة الإلكترونية المدمجة.

2. البطاقات غير المتصلة:لا تحتاج إلى اتصال مباشر بالقارئ، حيث يتم تعديل وقراءة بياناتها عبر بث لاسلكي باستخدام هوائي مدمج. تتميز هذه البطاقات بسرعة وملاءمة الاستخدام، مع تعزيز الأمان من خلال اشتراط إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور الصحيحة، إضافة إلى تشفير البيانات المخزنة. قد تحتوي أيضاً على صورة شخصية لحاملها، مما يجعلها أكثر أماناً وتفوفاً على بطاقات الائتمان في الحماية من السرقة والاحتيال.

رابعاً: الشيك الإلكتروني

الشيك الإلكتروني هو البديل الرقمي للشيكات الورقية التقليدية، حيث يُعد رسالة إلكترونية موثقة وآمنة تُرسل من مصدر الشيك إلى المستفيد، وتعمل كوثيقة تعهد بالدفع موقعة رقمياً، مما يتيح التحقق من صحتها إلكترونياً. يحتوي الشيك الإلكتروني على ملف آمن يتضمن معلومات عن مُصدره، الجهة المصرفية المصدرة، تاريخ الصرف، المبلغ، المستفيد، ورقم الحساب الموجه إليه³.

1-إجراءات استخدام الشيك الإلكتروني

تمر عملية استخدام الشيك الإلكتروني بالمراحل التالية:

-اشتراك المشتري: فتح حساب جاري لدى جهة التخليص (البنك)، وتسجيل توقيعه الإلكتروني.

-اشتراك البائع: فتح أو ربط حسابه الجاري وتسجيل توقيعه الإلكتروني في نفس الجهة.

¹ محمد غنيم، مرجع سبق ذكره ، ص 308.

²خضر مصباح طيطي، التجارة الإلكترونية (من منظور تقني وتجاري وإداري)، دار الحامد، عمان ، 2008،ص137.

³إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص73.

الفصل الأول : الاطار النظري لمحطات الدفع الالكتروني والتجارة الداخلية

- تحديد السلع والسعر: يختار المشتري السلع من البائع المشترك في جهة التخليص.
- إصدار الشيك: يحرر المشتري الشيك الإلكتروني، يوقعه إلكترونياً، ويرسله للبائع عبر البريد المؤمن.
- التحقق وإرسال الشيك: يفحص البائع الشيك، يوقعه إلكترونياً، ثم يرسله إلى جهة التخليص لاستكمال الدفع.
- جهة التخليص: بمراجعة الشيك الإلكتروني، والتحقق من صحة الأرصدة والتوقعات. بناءً على ذلك، تُخطر كلاً من المشتري والبائع بإتمام المعاملة المالية¹.

خامساً: مفهوم التحويلات الإلكترونية للأموال

تُعدّ التحويلات المالية من أهم العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك، سواء كان بنكاً تقليدياً أو بنكاً رقمياً حديثاً. ويشكل نظام التحويلات المالية الإلكترونية عنصراً بالغ الأهمية في البنية التحتية للخدمات المصرفية الإلكترونية التي تُقدم عبر الإنترنت. يتيح هذا النظام تنفيذ عمليات تحويل الأموال أو النفقات المالية بين الحسابات البنكية بطريقة إلكترونية آمنة وسهلة، إلى جانب نقل المعلومات المرتبطة بها.

ويُعرف نظام التحويلات الإلكترونية للأموال بأنه عملية تفويض أحد البنوك للقيام بتحويل الأموال الدائنة أو المدينة بين الحسابات البنكية المختلفة. تُنفذ هذه العمليات من خلال دار المقاصة، وهي شبكة مملوكة ومدارة من قبل البنوك المشتركة في نظام التحويلات المالية الإلكترونية².

1- إجراءات تنفيذ التحويلات الإلكترونية للأموال

يتم تنفيذ عملية التحويل الإلكتروني للأموال كلياً أو جزئياً عبر وسائل إلكترونية، وفقاً للخطوات التالية:

- توقيع نموذج التحويل: يقوم العميل بتوقيع نموذج معتمد لصالح الجهة المستفيدة، يتيح بموجبه اقتطاع المبلغ المحدد من حسابه وفق جدول زمني معين (يوميًا، أسبوعياً، شهرياً). يختلف هذا النموذج الإلكتروني عن الشيك التقليدي في كونه صالحاً لتنفيذ أكثر من عملية تحويل واحدة.

- استخدام وسيط مالي:

¹ رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1999، ص 70.

² العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2007، ص 224

الفصل الأول : الاطار النظري لمحطات الدفع الالكتروني والتجارة الداخلية

- يقوم العميل بإعداد وإرسال طلب التحويل المالي إلكترونياً عبر المودم إلى وسيط مالي.
- يتولى الوسيط تجميع كافة التحويلات المالية الواردة وإرسالها إلى دار المقاصة المالية الآلية، التي تقوم بدورها بتحويل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل.
- يتحقق البنك من توفر الرصيد في حساب العميل، فإذا لم يكن الرصيد كافياً، يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط، الذي يقوم بدوره بإبلاغ العميل بذلك.
- في حال كان الرصيد متوفراً، يتم خصم قيمة التحويل من حساب العميل وتحويلها إلى حساب المستفيد، سواء كان بنكاً أو تاجراً، وفقاً لموعد السداد المحدد في النموذج.
- التحويل المباشر بدون وسيط:
- إذا أراد التاجر تنفيذ التحويلات المالية مباشرة عبر دار المقاصة دون الاستعانة بوسيط، فإنه يحتاج إلى شراء برمجيات خاصة تمكنه من تنفيذ العملية، وتكون هذه البرمجيات محمية بكلمة مرور خاصة به.
- في هذه الحالة، يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقاً بشيك مصدق عليه لصالح التاجر.
- يرسل التاجر نموذج الاعتماد إلى دار المقاصة المالية، التي تقوم بتحويله إلى البنك لخصم المبلغ من حساب العميل وتحويله إلى حساب التاجر في الموعد المحدد.
- نظراً لوجود الشيك المصدق عليه، لا يكون هناك حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل، حيث يضمن الشيك تغطية المبلغ المطلوب¹.

سادساً: المحافظ الإلكترونية

- تُعد المحافظ الإلكترونية خدمة حديثة لتسهيل عمليات الدفع وإدارة بطاقات الائتمان، حيث توفر الوقت والجهد من خلال حفظ جميع معلومات البطاقات وإجراء المعاملات بنقرة واحدة. يمكنها تخزين بيانات عدة بطاقات ائتمانية، دفع الفواتير، وإجراء عمليات شراء إلكترونية بسهولة.

¹لعاني إيمان، مرجع سبق ذكره، ص225 ص 226

الفصل الأول : الإطار النظري لمحطات الدفع الإلكتروني والتجارة الداخلية

ظهرت هذه التقنية نتيجة اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع تكنولوجيا البطاقات الذكية، مما مكن البنوك والمؤسسات المالية من تقديم وسيلة دفع جديدة تعتمد على النقود الإلكترونية. تُستخدم المحافظ الإلكترونية بشكل أساسي لسداد المبالغ الصغيرة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يجعلها خياراً فعالاً للدفع السريع والآمن¹.

الفرع الثاني : محطة الدفع الإلكتروني TPE

أولاً: تعريف محطة الدفع الإلكتروني (TPE)

محطة الدفع الإلكتروني (TPE) هي جهاز إلكتروني يستخدم لإجراء المعاملات المالية عبر بطاقات الدفع، مثل بطاقات الائتمان (CreditCards) وبطاقات الخصم (DebitCards)، داخل المتاجر أو عبر خدمات التوصيل. يعتبر هذا الجهاز من أهم الأدوات في مجال التجارة الحديثة، حيث يُستخدم على نطاق واسع في المحلات التجارية، المطاعم، محطات الوقود، والصيدليات، وحتى في الخدمات المتنقلة².

ثانياً: أنواع محطة الدفع TPE

يُعد الـ TPE جزءاً من نظام الدفع الإلكتروني، حيث يتيح تحويل الأموال من حساب العميل إلى حساب التاجر بطريقة آمنة وسريعة، دون الحاجة إلى استخدام النقود الورقية. ويعتمد الجهاز على تقنيات متعددة مثل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية (Wi-Fi)، GPRS، 4G لضمان الاتصال بشبكة المعالجة المالية.

تختلف محطات الدفع الإلكتروني حسب الاستخدام والتقنية، ومن أشهر الأنواع:

1. TPE الثابت (Fixe TPE)

- يُستخدم داخل المتاجر والمطاعم ومنافذ البيع الثابتة.

- يتصل بخط الهاتف الأرضي أو الإنترنت السلكي (Ethernet).

- يتميز بالاستقرار والسرعة في تنفيذ المعاملات.

¹شريف محمد غانم، مرجع سبق ذكره، ص12

²محمد غنيم، مرجع سبق ذكره ، ص 300.

2. TPE المحمول (Mobile TPE)

- يُستخدم من قبل سائقي سيارات الأجرة، وخدمات التوصيل، والشركات المتنقلة.

- يعمل عبر شبكات الهاتف المحمول. (GPRS, 3G, 4G)

- يمنح التجار مرونة في تنفيذ عمليات الدفع في أي مكان.

3. TPE اللائق (Contactless TPE)

- يعتمد على تقنية NFC (Near Field Communication) التي تتيح للعملاء الدفع بمجرد تقريب البطاقة أو الهاتف الذكي من الجهاز.

- يُستخدم بشكل متزايد لتسريع عمليات الدفع وتقليل الحاجة إلى التلامس الجسدي.

- يدعم خدمات الدفع عبر الهاتف مثل Apple Pay و GooglePay و Samsung Pay.

المطلب الثالث : مفاهيم أساسية حول التجارة الداخلية في الجزائر

الفرع الأول : تعريف التجارة الداخلية

التجارة الداخلية هي مجموعة العمليات الاقتصادية التي تتعلق بتبادل وتوزيع السلع والخدمات داخل الحدود الجغرافية والسيادية للدولة، وتشمل جميع الأنشطة التجارية التي تتم بين الأفراد العاديين أو المعنويين، مثل المؤسسات والشركات، بهدف تلبية احتياجات المستهلكين وتحقيق التوازن في الأسواق المحلية. وتعد التجارة الداخلية حلقة أساسية في سلسلة التوزيع، حيث تربط بين المنتجين والمستهلكين النهائيين، مما يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية للدولة وتعزيز الاستهلاك المحلي¹.

وتشمل التجارة الداخلية عمليات البيع والشراء بالجملة والتجزئة، إضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالتخزين، والنقل، والتوزيع، والتسويق، وخدمات ما بعد البيع. كما أنها تساهم في خلق فرص عمل لقطاع واسع من السكان، نظراً لاعتمادها على شبكات واسعة من التجار، والموزعين، والوسطاء، والعاملين في قطاع الخدمات المرتبطة بالتجارة.

¹أموس موسوعة عالم التجارة وإدارة الأعمال، ص 106

الفصل الأول : الإطار النظري لمحطات الدفع الإلكتروني والتجارة الداخلية

وتخضع التجارة الداخلية لمجموعة من القوانين والتشريعات الوطنية التي تهدف إلى تنظيم المعاملات التجارية، وضمان حقوق جميع الأطراف المتعاملة في السوق، ومنع الاحتكار، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب. ويعتبر القانون التجاري المرجعية الأساسية التي تنظم هذه الأنشطة، حيث يحدد الإطار القانوني للتصرفات التجارية، والعقود، وحقوق والتزامات التجار، بالإضافة إلى آليات حل النزاعات التي قد تنشأ بينهم.

وبذلك، تعد التجارة الداخلية عنصراً حيوياً في الاقتصاد الوطني، كونها تؤثر مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحسين مستويات المعيشة، ودعم النمو الاقتصادي من خلال تسهيل تدفق المنتجات والخدمات بين مختلف الفاعلين في السوق¹.

الفرع الثاني: واقع التجارة الداخلية في الجزائر

مرت التجارة الداخلية في الجزائر بثلاث مراحل رئيسية، حيث شهد كل منها تغييرات هيكلية وتنظيمية وفقاً للسياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الفترة:

أولاً: المرحلة الأولى 1962 – 1978:

بعد الاستقلال، ركزت الدولة على إنشاء دواوين وطنية تهدف إلى تسويق السلع والخدمات وتوزيعها بأسعار موحدة على جميع أفراد المجتمع. ومن بين هذه الدواوين:

- الديوان الوطني لمختلف مهن الحبوب 1962 - (O.A.T.C)
- الديوان الوطني للتجارة 1962 - (ONACO)
- الشركة الوطنية للسميد والمطاحن 1965 - (S.N.SEMPAC)
- الشركة الوطنية للأروقة الجزائرية 1967 - (S.N.N.G.A)
- الديوان الوطني لتسويق منتجات الكروم 1968 - (O.N.C.V)
- الديوان الوطني للصيد البحري 1969 - (O.A.P)
- الديوان الوطني للحليب 1969 - (O.N.A.Lait)

¹ أحمد محمد محرز، القانون التجاري، جامعة القاهرة، 1998، ص: 10.

الفصل الأول : الإطار النظري لمحطات الدفع الالكتروني والتجارة الداخلية

كما شهدت هذه الفترة تنفيذ المخطط الرباعي الثاني (1977 – 1974)، الذي ركز بشكل أكبر على قطاع التجارة، حيث تم تخصيص ميزانيات كبيرة لتطويره¹.

ثانيا : المرحلة الثانية 1978 – 1989:

في هذه المرحلة، اعتمدت الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما أدى إلى تبعية اقتصادية لسوق واحد. وبحلول 1980، أطلقت الدولة خطة "ما بعد البترول" لتنويع الاقتصاد وإجراء إصلاحات هيكلية في جميع المؤسسات².

أهم الأهداف التي وضعتها وزارة التجارة في هذه المرحلة:

-تنظيم جهاز التموين الوطني لضمان تلبية احتياجات الاقتصاد.

-إنشاء جهاز توزيع فعال لتلبية احتياجات السكان والاقتصاد الوطني.

-تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي، خاصة في مجالات الأسعار والأسواق وإعادة الهيكلة.

ثالثا : المرحلة الثالثة (1989 وما بعده):

واجهت الدولة صعوبات في تلبية احتياجات السوق، مما دفعها إلى الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق . ومن أبرز الإجراءات التي اتخذت:

-إدخال تعديلات على قانون التجارة، بما في ذلك إدراج فئات تجارية جديدة.

-إصدار قانون المنافسة والأسعار لتنظيم السوق.

-إنشاء محاكم تجارية لمعالجة النزاعات الاقتصادية.

-إطلاق برنامج الخصخصة، حيث تخلت الدولة عن بعض المؤسسات غير المربحة.

¹عبد الكريم، جغرافيا الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 18 – 191.

²الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1987، ص 66

الفصل الأول : الإطار النظري لمحطات الدفع الإلكتروني والتجارة الداخلية

في هذه المرحلة، تبنت الدولة سياسة التمييز بين القطاعات الاقتصادية، حيث أبقت بعض القطاعات تحت ملكيتها بالكامل، بينما ساهمت في قطاعات أخرى كمستثمر مؤقت لضمان التوازن الاقتصادي¹.

المطلب الرابع: تأثير TPE في تعزيز التجارة الداخلية

تلعب أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) دوراً مهماً في تعزيز التجارة الداخلية، إذ تساهم في تسهيل المعاملات المالية بين التجار والمستهلكين من خلال توفير وسائل دفع سريعة وآمنة. ومن خلال تقليل الاعتماد على النقد وتقليص المخاطر المرتبطة به، تساهم أجهزة TPE في زيادة ثقة المستهلكين بالمعاملات التجارية، مما يؤدي إلى رفع حجم المبيعات وتنشيط الحركة الاقتصادية داخلياً. كما تسمح هذه الأجهزة بتوسيع قاعدة الزبائن، خاصة مع تزايد الاعتماد على البطاقات البنكية، مما يدعم التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر كفاءة وشفافية.

الفرع الأول: أهمية ودور محطات الدفع الإلكتروني في تعزيز التجارة الداخلية

تلعب محطات الدفع الإلكتروني دوراً حيوياً في تعزيز التجارة الداخلية من خلال مجموعة من الفوائد والمزايا التي توفرها. بناءً على ما ورد في الملف، يمكن تلخيص أهميتها ودورها كما يلي:

أولاً: تسهيل المعاملات التجارية

يؤثر نظام الدفع الإلكتروني (TPE) بشكل إيجابي على تحسين المعاملات التجارية، حيث يوفر العديد من الفوائد التي تسهل العمليات التجارية وتعزز من الكفاءة الاقتصادية. وفقاً للمستندات المقدمة، يمكن تلخيص تأثير TPE في تحسين المعاملات التجارية فيما يلي²:

-تسريع عمليات الدفع:

-يسمح TPE بإنجاز المعاملات التجارية بسرعة أكبر مقارنة بالوسائل التقليدية، مما يقلل من وقت الانتظار ويسهل إتمام عمليات البيع والشراء بسرعة

-تقليل التكاليف التشغيلية: يقلل استخدام نظام الدفع الإلكتروني من التكاليف المتعلقة بمعالجة النقد والشيكات، مما يساعد الشركات على تخفيض نفقاتها التشغيلية

¹وزارة إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة، جامعة التكوين المتواصل، مركز التكوين المتواصل بورقلة، ماي، 1995: ص21
² بونفلة غلام ومواليكية عيدة، "واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

الفصل الأول : الاطار النظري لمحطات الدفع الالكتروني والتجارة الداخلية

-تحسين تجربة العملاء وزيادة المبيعات: يسهل على العملاء إتمام عمليات الدفع بسرعة وسلاسة، مما يعزز من رضاهم ويزيد من احتمالية تكرار تعاملاتهم التجارية

-توفير بيانات دقيقة للتحليل واتخاذ القرارات: يسمح النظام بجمع بيانات تفصيلية حول عمليات البيع، مما يساعد الشركات على تحليل اتجاهات السوق وتحسين استراتيجياتها التجارية

ثانيا :تعزيز الشمول المالي

-تساعد أنظمة الدفع الإلكتروني على دمج الأفراد غير المتعاملين مع البنوك في الاقتصاد الرسمي، مما يعزز مستوى الشمول المالي في المجتمع.

-تتيح للأفراد إمكانية إجراء المعاملات المالية بسهولة، مما يساهم في زيادة الاستهلاك المحلي وتحفيز النشاط الاقتصادي¹.

ثالثا :تحقيق الأمان والشفافية

-تقلل من عمليات الاحتيال والسرقة التي قد تحدث عند استخدام النقود الورقية، حيث يتم تسجيل جميع المعاملات المالية بشكل إلكتروني دقيق.

-تساعد في مراقبة التدفقات المالية والحد من التهرب الضريبي، مما يدعم الإيرادات الحكومية ويساهم في التنمية الاقتصادية.

رابعا :تقليل تكاليف المعاملات

-توفر أنظمة الدفع الإلكتروني تكاليف تشغيلية أقل مقارنة بالمعاملات النقدية، مما يحسن كفاءة الأعمال التجارية ويخفض التكاليف على كل من التاجر والمستهلك.

خامسا :تسهيل التجارة الإلكترونية

-تعتبر أنظمة الدفع الإلكتروني ضرورية لنمو التجارة الإلكترونية، حيث توفر وسائل دفع مرنة وآمنة تتيح للعملاء شراء المنتجات والخدمات عبر الإنترنت.

¹عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014ص 60.

الفصل الأول : الإطار النظري لمحطات الدفع الإلكتروني والتجارة الداخلية

-تعزز ثقة المستهلكين في المعاملات الرقمية، مما يزيد من الإقبال على الشراء عبر الإنترنت ويدعم نمو السوق المحلي.

سادسا :تحفيز الاقتصاد الرقمي

-يعد الدفع الإلكتروني ركيزة أساسية للتحويل الرقمي في القطاع المالي، حيث يساعد في رقمنة المعاملات وتحقيق اقتصاد غير نقدي أكثر كفاءة واستدامة¹.

سابعا :تقليل الاعتماد على السيولة النقدية

أ. التحديات المرتبطة بالاعتماد على السيولة

-انتشار التعاملات النقدية :لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على التداول النقدي، مما يؤدي إلى مشكلات مثل صعوبة تتبع المعاملات، والتهرب الضريبي، ونمو السوق الموازية.

-تكلفة إدارة النقد :يتطلب تداول الأوراق النقدية تكاليف مرتفعة من حيث الطباعة، النقل، التخزين، والتأمين، مما يزيد من الأعباء المالية على الدولة.

-ضعف الشفافية المالية :يؤدي استخدام النقد إلى تقليل الشفافية في التعاملات التجارية، مما يحد من قدرة الجهات التنظيمية على مراقبة النشاط الاقتصادي.

ب. آليات الدفع الإلكتروني لتقليل الاعتماد على السيولة

-انتشار البطاقات البنكية :تشجيع استخدام البطاقات الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق يساهم في تقليل الحاجة إلى الدفع النقدي.

-إطلاق خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول :استخدام تطبيقات الدفع يتيح إجراء التحويلات الإلكترونية الفورية، مما يقلل الحاجة إلى حمل الأموال النقدية.

-تشجيع نقاط البيع الإلكترونية (TPES) :تعميم أجهزة الدفع الإلكتروني في المحلات التجارية يساعد على تقليل الاعتماد على السيولة.

¹ المرجع السابق ص 65

الفصل الأول : الإطار النظري لمحطات الدفع الإلكتروني والتجارة الداخلية

-تعزيز الدفع عبر الإنترنت :تمكين المواطنين من دفع الفواتير والضرائب والمشتريات عبر الإنترنت يقلل الحاجة إلى النقد¹.

الفرع الثاني: التحديات والفرص

رغم المزايا العديدة لمحطات الدفع الإلكتروني، لا تزال هناك تحديات تواجه انتشارها في بعض الدول، مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وارتفاع تكاليف بعض الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومحدودية وعي المستهلكين بأهمية الدفع الرقمي.

بشكل عام، فإن تعزيز استخدام محطات الدفع الإلكتروني يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال زيادة كفاءة العمليات المالية، وتقليل التكاليف، وتحسين تجربة المستهلكين والتجار على حد سواء².

ورغم المزايا العديدة التي توفرها محطات الدفع الإلكتروني، إلا أن انتشارها لا يزال يواجه جملة من التحديات، خاصة في الدول النامية. ويأتي في مقدمة هذه التحديات ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وهو ما ينعكس سلباً على قدرة الشبكات على دعم المعاملات الرقمية بشكل آمن وسريع، فضلاً عن ارتفاع تكاليف بعض الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تجعل من استخدام هذه الوسائل خياراً غير مفضل لشريحة واسعة من الأفراد والتجار. كما أن محدودية وعي المستهلكين بأهمية الدفع الرقمي، وغياب الثقافة المالية الرقمية، يشكلان عقبة جوهرية تحول دون اعتماد هذه الوسائل على نطاق واسع.

ومع ذلك، فإن تعزيز استخدام محطات الدفع الإلكتروني يمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال زيادة كفاءة العمليات المالية وتبسيطها، وتقليل الاعتماد على النقد الورقي، وخفض التكاليف التشغيلية على المؤسسات المالية والتجارية على حد سواء. كما تساهم هذه الوسائل في تحسين تجربة الزبائن عبر تسريع المعاملات وتوفير وسائل دفع مريحة وآمنة، مما يعزز من تنافسية المؤسسات الاقتصادية في السوق الداخلي. لذا، فإن نشر هذه الوسائل يتطلب جهوداً متكاملة تشمل تحسين البنية التحتية الرقمية، وتطوير الإطار التشريعي، والتكثيف من حملات التوعية والتثقيف المالي للمواطنين³.

¹ بنك الجزائر). 2021. (بور وسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر. الجزائر: بنك الجزائر. متاح على :

<https://www.bank-of-algeria.dz>.

جلال عايد، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، رسالة ماجستير منشورة، عمان، 2008، ص 88 ²

³ينظر: بونفلة غلام وموالكية عيدة، "واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020، ص 52-53.

المبحث الثاني : دراسات سابقة

تمهيد :

تعد الدراسات السابقة من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في بناء بحثه العلمي، إذ تمثل الخلفية المعرفية والمنهجية التي تتيح له الإحاطة بجوانب الموضوع الذي يتناوله، وتكشف له ما تم التوصل إليه من نتائج وما بقي بحاجة إلى مزيد من البحث والاستقصاء.

وتبرز أهمية الدراسات السابقة في كونها تساعد الباحث على تحديد الإطار النظري لموضوعه، واختيار المنهجية المناسبة، وتجنب تكرار الأخطاء أو التطرق إلى إشكاليات قد سبق معالجتها بشكل وافٍ، مما يمنحه رؤية أوضح ويسهم في تجويد العمل البحثي.

كما تساهم الدراسات السابقة في إبراز الفجوات البحثية التي يمكن للباحث أن ينطلق منها لإضافة معرفة جديدة أو تقديم حلول لمشكلات لم تُبحث بعمق كافٍ. ومن خلال مراجعة هذه الدراسات، يستطيع الباحث فهم مختلف الاتجاهات الفكرية والتحليلية التي تناولت الموضوع، مما يساهم في تدعيم فرضياته، وتوسيع مداركه، وتعزيز مصداقية بحثه ضمن السياق العلمي المتخصص.

الفصل الأول: الإطار النظري لمحطات الدفع الإلكتروني والتجارة الداخلية

المطلب الأول : مقارنة الدراسة مع دراسات عربية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة(قنون و دادان، 2019) بعنوان "أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة البورصية للمؤسسات الاقتصادية	تتشرك الدراسة الحالية مع دراسة قنون و دادان (2019) في عدة نقاط رئيسية، حيث اعتمدت كلاهما على منهج تحليلي لدراسة أثر متغير اقتصادي أو تقني على أداء المؤسسة. ركزت دراسة قنون و دادان على تأثير سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية، بينما تناولت الدراسة الحالية أثر أنظمة الدفع الإلكتروني على التجارة الداخلية. ورغم اختلاف الموضوع، إلا أن الهدف مشترك يتمثل في قياس العلاقة بين قرارات أو أدوات تنظيمية وبين تحسين الأداء المالي أو التجاري للمؤسسة. كما أن كلا البحثين يساهمان في تقديم توصيات تدعم التطوير المؤسسي وتعزيز الكفاءة الاقتصادية في ضوء متغيرات حديثة.	تختلف الدراسة الحالية عن دراسة قنون و دادان (2019) في طبيعة الموضوع والمنهج والسياق؛ فالأولى تناولت أثر الدفع الإلكتروني على التجارة الداخلية في الجزائر باستخدام منهج وصفي تحليلي، بينما ركزت الثانية على أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة البورصية في بورصة قطر بالاعتماد على منهج كمي وتحليل إحصائي. كما اختلفتا في نوع البيانات؛ إذ استخدمت الدراسة الحالية بيانات وصفية، في حين اعتمدت الدراسة الأخرى على بيانات مالية رقمية.
الدراسة الحالية مع دراسة(قدام و ترفاس، 2019) بعنوان "أثر سياسة توزيع الأرباح على	تتشرك الدراسة الحالية مع دراسة قدام و ترفاس (2019) في الطابع التحليلي الذي يهدف إلى	تختلف الدراسة الحالية عن دراسة قدام و ترفاس (2019) في الموضوع

الفصل الأول: الإطار النظري لمحطات الدفع الإلكتروني والتجارة الداخلية

القيمة السوقية للمؤسسة"، وهي عبارة عن مقال في "مجلة البشائر الاقتصادية"، العدد الثاني، المجلد رقم 5،	استكشاف العلاقة بين متغير اقتصادي محدد وأداء المؤسسة. ففي حين ركزت دراسة قدام وترفاس على أثر سياسة توزيع الأرباح ومحدداتها على القيمة السوقية لأسهم المؤسسات، تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثر أنظمة الدفع الإلكتروني ومحطات TPE على تحسين التجارة الداخلية في الجزائر. كما أن كلتا الدراستين تهدفان إلى دعم اتخاذ القرار داخل المؤسسة من خلال فهم أثر السياسات أو الأدوات المعتمدة على الأداء العام.	والمنهجية ونوع البيانات. فبينما تناولت الأخيرة العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مؤسسات مدرجة في مؤشر داو جونز باستخدام منهج كمي وتقنية البيانات المقطعية (بانل)، ركزت الدراسة الحالية على البعد التكنولوجي في الدفع الإلكتروني وتأثيره على التجارة الداخلية بالجزائر، مستعينة بمنهج وصفي تحليلي ودراسة حالة واقعية دون الاعتماد على نماذج إحصائية متقدمة.
الدراسة الحالية مع دراسة (زبير عياش وبوكحيل نسيم، 2017) بعنوان "تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل توجه نحو اقتصاد المعرفة"، وهي عبارة عن مقال علمي منشور في "مجلة ميلاف للبحوث والدراسات"، العدد الخامس، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي.	تشارك الدراسة الحالية مع دراسة زبير عياش وبوكحيل نسيم (2017) في تركيزهما على أثر التقدم التقني في القطاع البنكي، حيث سعت كلتا الدراستين إلى بيان كيف يؤثر تحديث الخدمات البنكية واعتماد الوسائل الإلكترونية الحديثة على تحسين الأداء المالي والمؤسسي. كما اعتمدتا معاً على المنهج الوصفي	تختلف الدراستان في نطاق التحليل؛ فبينما تناولت دراسة عياش وبوكحيل أثر عصرنة الخدمات البنكية بصفة عامة على الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، ركزت الدراسة الحالية على أثر أنظمة الدفع الإلكتروني ومحطات TPE بشكل خاص على تنشيط التجارة

الفصل الأول: الاطار النظري لمحطات الدفع الالكتروني والتجارة الداخلية

التحليلي، واستهدفنا الواقع البنكي الجزائري، مع التركيز على مساهمة التكنولوجيات المالية في رفع الكفاءة وتعزيز التنافسية.	الداخلية. كما أن الدراسة الحالية توسعت في تحليل دور TPE في البيئة التجارية، في حين ركزت الدراسة السابقة على التحول البنكي في ظل اقتصاد المعرفة.
--	---

الفصل الأول: الإطار النظري لمحطات الدفع الإلكتروني والتجارة الداخلية

المطلب الثاني : مقارنة الدراسة مع دراسات اجنبية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع (Mahmoud Elsaed Mounier, Ahmed Elsamadicy, Eiman Negm, Hazem Rasheed) بعنوان "تحليل العوامل المؤثرة على الثقة الإلكترونية في التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين (B2C) وتأثيرها على نية الشراء في مصر"، وهي عبارة عن دراسة منشورة حديثاً.	تتقاطع الدراسة الحالية مع دراسة Mounier وآخرين في اهتمامهما بدور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز النشاط الاقتصادي. كلاهما يركز على استخدام الأدوات الإلكترونية في المعاملات، حيث تتناول الدراسة المصرية أثر العوامل المؤثرة على الثقة الإلكترونية في التجارة الإلكترونية من نوع B2C ، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثر أنظمة الدفع الإلكتروني (TPE) على تحسين التجارة الداخلية. كما أن الدراستين تستندان إلى المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف بيانات ميدانية لدعم التحليل.	تختلف الدراستان في السياق الجغرافي والنطاق الموضوعي؛ فالدراسة المصرية تركز على سلوك المستهلك الإلكتروني وثقته في منصات التجارة الإلكترونية في بيئة B2C ، في حين تركز الدراسة الحالية على البنية التحتية لأنظمة الدفع وتأثيرها على تنشيط التجارة الداخلية في الجزائر. كما أن الدراسة المصرية اعتمدت على تحليل إحصائي لعوامل الثقة الإلكترونية، بينما ركزت الدراسة الحالية على الأثر التقني والاقتصادي لأنظمة TPE دون التطرق للعوامل السلوكية للمستهلك..
الدراسة الحالية مع الدراسة الثانية (Lintner, 1956) بعنوان "توزيع الأرباح وسلوك أسعار الأسهم"، وهي دراسة	تتشترك الدراسة الحالية مع دراسة Lintner (1956) في اهتمامهما بقياس أثر أحد القرارات أو الأدوات المعتمدة	تختلف الدراستان من حيث الفترة الزمنية، والمنهج، وطبيعة المتغيرات المدروسة؛ فدراسة Lintner تعتبر من

الفصل الأول: الإطار النظري لمحطات الدفع الإلكتروني والتجارة الداخلية

الدراسات الكلاسيكية المبكرة التي اعتمدت على تحليل سلوكي مالي في بيئة أمريكية، بينما تدرج الدراسة الحالية ضمن الدراسات المعاصرة المهمة بالتحول الرقمي في الاقتصاد الجزائري. كما أن الأولى تركز على رد فعل السوق تجاه توزيعات الأرباح، في حين تركز الثانية على البنية التحتية للدفع الإلكتروني وأثرها على النشاط التجاري	داخل المؤسسة على أدائها السوقي أو الاقتصادي. فبينما تناولت دراسة Lintner العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وسلوك أسعار الأسهم كمؤشر على الأداء المالي المستقبلي، تركز الدراسة الحالية على تحليل أثر اعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني ومحطات TPE على تنشيط التجارة الداخلية وتحسين الكفاءة المالية. كلاهما يسلطان الضوء على أهمية الخيارات الاستراتيجية في تعزيز القيمة الاقتصادية للمؤسسة.	كلاسيكية منشورة في <i>The American Economic Review</i>.
تختلف الدراستان من حيث موضوع الدراسة وطبيعة الأداة المدروسة؛ فدراسة Brav وآخرين تركز على أدوات مالية تقليدية وحديثة مرتبطة بتوزيع الأرباح في سياق السوق المالية الأمريكية، بينما تهتم الدراسة الحالية بتقنيات الدفع الإلكتروني وتأثيرها على التجارة الداخلية في الجزائر. كما أن الفئة المستهدفة في الدراسة	تشارك الدراسة الحالية مع دراسة Brav وآخرين (2005) في استكشاف أثر السياسات المؤسسية على الأداء الاقتصادي العام. ففي حين ركزت الدراسة الأمريكية على أثر سياسات توزيع الأرباح، بما فيها إعادة شراء الأسهم، على القيمة السوقية للمؤسسة، تهدف الدراسة الحالية إلى قياس أثر أنظمة الدفع الإلكتروني ومحطات TPE على تحسين النشاط التجاري الداخلي. كلا الدراستين تعتمدان على	الدراسة الحالية مع راسة (Brav, Graham, Harvey, and Michaely, 2005) بعنوان "Payout Policy in the 21st Century"، منشورة في <i>Journal of Financial Economics</i>.

الفصل الأول: الإطار النظري لمحطات الدفع الالكتروني والتجارة الداخلية

الأمريكية هي مسؤولو الشركات الكبرى، في حين تركز الدراسة الحالية على البيئة التجارية الوطنية وسلوكيات الدفع والتعامل المصرفي.	التحليل الواقعي لقرارات المؤسسة وعلاقتها بالأداء، وتوظفان أدوات ميدانية لفهم التوجهات الحديثة في بيئة الأعمال.	
--	--	--

الفصل الأول: الإطار النظري لمحطات الدفع الإلكتروني والتجارة الداخلية

خلاصة الفصل

يتناول هذا البحث الإطار المفاهيمي لأنظمة الدفع الإلكتروني والتجارة الداخلية، موضحاً الدور المحوري الذي تلعبه أنظمة الدفع في تسهيل العمليات المالية بين الأفراد، الشركات، والمؤسسات المالية، حيث تعمل على تعزيز سرعة وموثوقية المعاملات المالية، وتقليل المخاطر المرتبطة باستخدام النقد. كما يُبرز أن هذه الأنظمة لا تُفرض قانونياً، بل تتشكل وتتطور وفق العوامل الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية التي تميز كل دولة، إذ أن الدول التي تتمتع بثقافة مصرفية متقدمة وبنية تحتية رقمية قوية تكون أكثر قدرة على تبني أنظمة الدفع الإلكتروني بشكل أسرع.

كما يُسلط البحث الضوء على تطور وسائل الدفع عبر التاريخ، حيث بدأ التبادل التجاري بنظام المقايضة الذي واجه تحديات مثل صعوبة توافق الرغبات وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة، مما أدى إلى اللجوء إلى استخدام المعادن الثمينة كالذهب والفضة، ومن ثم ظهور النقود الورقية والمصرفية التي سهّلت عمليات الدفع والتبادل. ومع التطور التكنولوجي، شهد العالم تحولاً نحو وسائل الدفع الحديثة، مثل البطاقات البنكية، الشيكات الإلكترونية، المحافظ الرقمية، وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، والتي ساهمت في تسريع العمليات التجارية وتقليل الاعتماد على السيولة النقدية.

في ظل هذا التطور، أصبح الدفع الإلكتروني عنصراً أساسياً في دعم التجارة الإلكترونية، التي غيرت من أساليب البيع والشراء، حيث مكّنت المستهلكين من إجراء معاملاتهم المالية عبر الإنترنت بسرعة وأمان. كما أدى هذا التحول الرقمي إلى زيادة الشمول المالي، حيث مكّن الأفراد غير المتعاملين مع البنوك من الوصول إلى الخدمات المالية عبر المحافظ الإلكترونية وأنظمة الدفع الرقمي، مما يعزز من إدماجهم في الاقتصاد الرسمي.

ومن ناحية أخرى، يُبرز البحث تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني على التجارة الداخلية، حيث تساهم في تحسين كفاءة الأسواق من خلال تسهيل عمليات البيع والشراء، تقليل التكاليف التشغيلية، وتحقيق شفافية أكبر في المعاملات التجارية. كما أنها تساعد الحكومات في مراقبة التدفقات المالية والحد من التهرب الضريبي، مما يساهم في تعزيز الإيرادات الضريبية ودعم التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني :
دور محطة الدفع TPE في
تعزيز التجارة الداخلية في
الجزائر

المبحث الأول :
لمحة عامة لبنك التنمية
المحلية BDL

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة و تطور بنك التنمية المحلية

فرع الأول: نظرة عامة لبنك التنمية المحلية BDL

كانت نشأة بنك التنمية المحلية غير عادية حيث انبثق عن القرض الشعبي الجزائري وتم تأسيسه بالمرسوم الرئاسي 86 و 85 وبدأ نشاطه براس مال قدره 6 مليار دينار وفي سنة 1995 وبعد مرور 10 سنوات من تأسيسه أصبح راس ماله يقدر ب 70 مليار دينار

1.

ويوجد المقر الرئيسي خارج العاصمة بسطاوالي بولاية تيبازة ويضم المقر الرئيسي لبنك التنمية المحلية 9 مديريات متخصصة امام وكتلتها فانتشرت خلال سنة ونصف من تأسيس البنك على مجمل التراب الوطني حيث عند انطلاق نشاطه كان يشرف على 39 وكالة موزعه عبر التراب الوطني وفرع واحد فقط وبعد مرور 10 سنوات أصبح يشرف على 150 وكالة و 15 فرع.

وفيما يخص موارده التي يتلقاها من عملائه فقدت عند انطلاق نشاطه ب 2 مليار دينار وبعد 10 سنوات أصبحت 45 مليار دينار.

اما الحسابات التي قام بفتحها للمتعاملين معه فارتفعت من 100000 حساب الى 650000 حساب خلال 10 سنوات اما عدد عماله فارتفع خلال نفس الفترة من 750 عامل الى 3050 عامل.

يمكن ابراز تطور BDL من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى من 1982 الى 1990 : خلال 8 سنوات الاولى كان هدف البنك آنذاك هو فرض وجوده في البيئة المصرفية بفتح العديد من الوكالات البنكية في مناطق مختلفة ذات صبغة تنموية وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعه وكفاءه عالية في ميدان القطاع التنموي قطاع السكن والتنمية هذا الاختصاص كان منصوبا في إطار الاقتصاد المخطط حيث البنك العمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة

المرحلة الثانية من 1991 الى 2005 : بموجب صدور القانون 90/10 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك وسعى بنك BDL أفقه الى مجالات اخرى في النشاط الاقتصادي والصناعات المتوسطة والصغيرة

¹¹ عبد الرزاق حميدي جودة الخدمات البنكية مدخل لتحقيق رضا العملاء و زيادة القدرة التنافسية للبنوك (دراسة حالة بنك التنمية المحلية)

المرحلة الثالثة من 2005 الى الوقت الحالي : عاد البنك الى اختصاصه الاول وهو قطاع التنمية المحلية لكن مع استراتيجية أكثر توسعا بشروط أفضل وسياسه تتماشى مع ظروف السوق كما اتبع سياسة اللامركزية حيث اعطى صلاحية واسعة في القروض خدمه السياسة اعادة هيكله المؤسسات وتسهيل لخدماته اما بالنسبة للمجال تقني فكانت هذه المرحلة بداية ادخال الاعلام الالي¹

الفرع الثاني: بنك التنمية المحلية بغرداية تعريفه مهامه وأهدافه

- أولا :تعريف بوكالة بنك التنمية المحلية BDL بغرداية :

انشئت وكالة بنك التنمية المحلية لولاية غرداية في 15 اكتوبر 1989 مقرها شارع احمد طالي ومع التحولات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري ومروره باقتصاد السوق تطورت الوكالة من حيث حجمها وتنوع منتجاتها واصبحت تقدم جميع الخدمات التي يقدمها البنك الام وراس مالها الحالي 36 مليار دينار جزائري وتوظف الوكالة نحو 15 عامل وإطار²

- ثانيا :أهداف الوكالة ومهامها الرئيسية

1. أهداف وكالة بنك التنمية المحلية بغرداية تتمثل هذه الأهداف في :

✓ منافسه البنوك الاخرى في مجال التسيير وتقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل وتوفير أحسن الخدمات للعامل

✓ تجديد الممتلكات والوسائل ويجاد سياسة أكثر فعالية وتطوير نوعيه الخدمات المقدمة

✓ المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني

✓ العمل على زيادة وتنمية الموارد بأقل تكاليف في ظل امكانيات المالية المتاحة

✓ تحسين العلاقات مع الزبائن خاصه فيما يتعلق باللباقة وحسن المعاملة من طرف موظفي البنك

2. مهام وكالة بنك التنمية المحلية بغرداية

من اجل تحقيق الاهداف التي يسعى الوصول اليها بنك التنمية المحلية يقوم بمجموعه من المهام اهمها :

✓ معالجته العمليات البنكية المتعلقة بالعملاء وتطوير العلاقات بينهم

¹ عبد الرزاق حميدي مرجع سابق ص 420

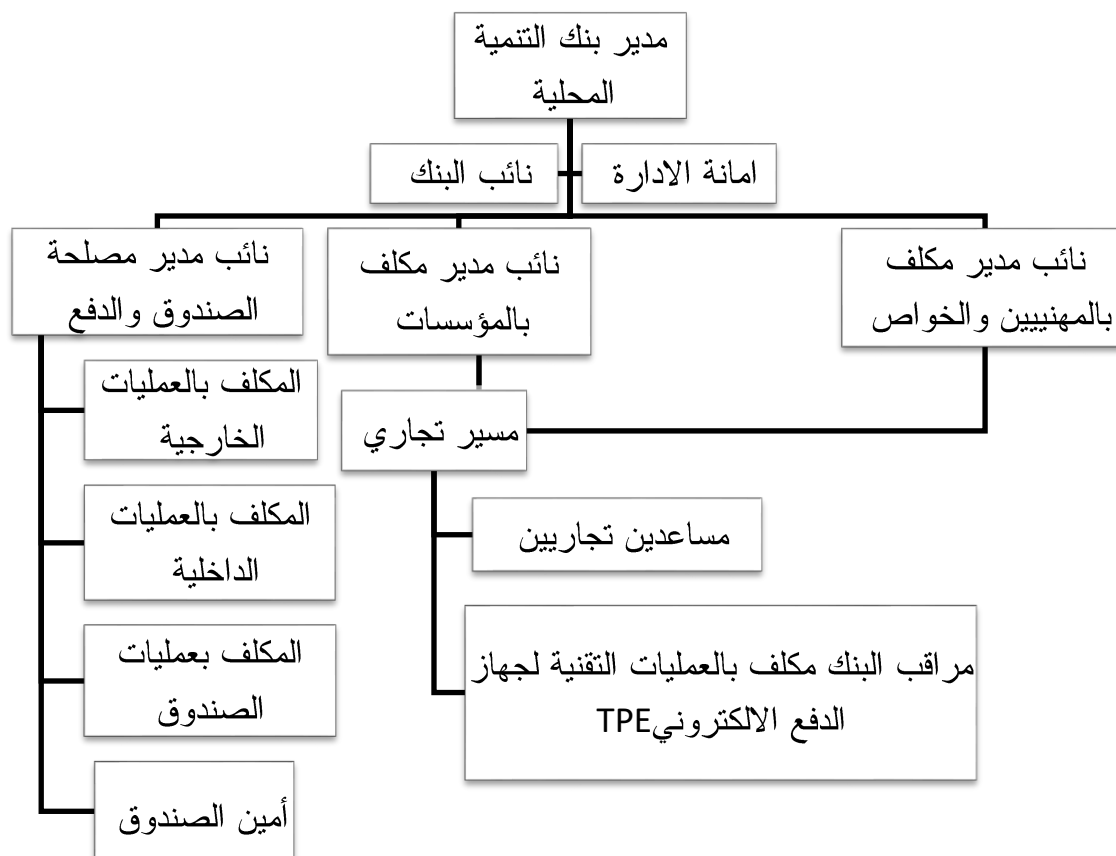
² ينظر موقع بنك التنمية المحلية WWW.BDL.DZ

- ✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات خاصه تجاره الخارجية وتمويل القطاعات ماعدا القطاع الفلاحي
- ✓ دراسة السوق المصرفية وتجزئتها حسب سلوك واحتياجات ورغبات زبائنه
- ✓ تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية وتوفير خدمه البطاقات البنكية والبنك الالكتروني
- ✓ مواكبة التطورات الجديدة التي يشهدها القطاع البنكي وذلك بتطوير منتجات بنكي والاعتماد على التكنولوجيا في انتاج وتسويق الخدمات البنكية
- ✓ توفير وتطوير شبكات جديده ووضع وسائل حديثة واجهزه وانظمه معلوماتية .

الفرع الثالث :دراسة وتحليل الهيكل التنظيمي

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات وكذلك المهام، وهذا من أجل الوصول إلى الأهداف السابقة، وكذلك من أجل المساعدة في الرقابة والتنظيم والسير الحسن لمختلف العمليات والأنشطة، ومحاولة التنسيق بين الوظائف للبلوغ إلى الأهداف بأقل التكاليف.

الشكل رقم (2-1) الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية "BDL"



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من بنك

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل جمع البيانات والمعلومات الضرورية لدراسة موضوعنا اعتمدنا على عملية البحث ميداني مكتملة لبحث النظري وقد تمثلت أدوات الدراسة في مايلي:

- الملاحظة المباشرة: قمنا برصد كيفية استخدام محطات الدفع الإلكتروني TPE في بعض المحلات التجارية والمؤسسة BDL لفرع غرداية من حيث تفاعل زبائن مع وسيلة وسرعة معلومات معاملات .

- المقابلة: أجرينا مقابلة ميدانية مع مسؤول في البنك الوطني الجزائري بالفرع غرداية BDL حيث تم طرح مجموعة من أسئلة حول مدى استخدام وتعميم دفع الإلكتروني TPE ،الصعوبات التي تواجهها المؤسسة البنكية والتجارية في هذا المجال بالإضافة إلى تقييمهم إلى آثار هذه الوسيلة في تسهيل المعاملات والتحفيز التجارة المحلية .

- زبائن : من أجل تحقيق أهداف البحث والوصول إلى معطيات دقيقة قل مدى استخدام جهاز الدفع الإلكتروني TPE وأثره في تسهيل معاملات التجارية وتعزيز التجارة الداخلية اعتمدنا على منهج وصفي تحليلي مع التركيز على جمع البيانات الميدانية من خلال مقابلات مباشرة مع عينة مختار المستخدمين الفعليين لهذه الخدمة البنكية، أجرينا مقابلات ميدانية مع مجموعة من أصحاب المحلات التجارية والمؤسسات المتعاقد مع بنك تنمية محلية BDL بغرداية وهم :

❖ صيدلية ظاهر

❖ المركز التجاري : سلطان والسفير (محل بيع أدوات كهربائية)

❖ محل ألبسة الأطفال ZORONT

❖ الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONRT

تم إعداد دليل أسئلة مسبق ركز على محاور أساسية مثل مواقع استخدام جهاز الدفع الإلكتروني تقييم مدى فاعلية الخدمة الانطباعات حول سلوك الزبائن، التحديات التقنية أو الإدارية التي تواجههم وأثر الخدمة في تحسين النشاط التجاري

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

تمهيد

محطة الدفع الإلكتروني في الجزائر تشهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مدفوعةً بالتحويلات الرقمية وتعزيز الشمول المالي ولهذا سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى واقع محطة الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر .

المطلب الأول : واقع وسائل الدفع في الجزائر

الفرع الأول: أهم وسائل الدفع في الجزائر

أصبحت وسائل الدفع الإلكتروني جزءاً مهماً من حياتنا اليومية، خاصة مع تطور تكنولوجيا مع زيادة اعتماد على انترنت في مختلف المجالات تهدف هذه الوسائل الى تسهيل عمليات الشراء والدفع وتقليلاً لتعامل بالأوراق النقدية، مما يوفر الوقت والجهد ويزيد من الأمان .

من بين أهم وسائل الدفع الإلكتروني :

-أجهزة الدفع الإلكتروني TPE : هي أجهزة تستخدم في المحلات التجارية مثل " محل زوروني أو صيدلية ظاهر" حيث تمكن الزبائن الدفع مباشرة باستخدام بطاقاتهم البنكية .يتم ربط هذه الأجهزة عادةً بمواقع مثل SATIM التي تضمن تأمين المعاملات.

-البطاقات البنكية :مثل بطاقات الدفع "CIB أو Eddahabia التي توفرها البنوك الجزائرية مثل - BDL وكالة غرداية يمكن استخدام هذه البطاقات في أجهزة TPE أو عبر الإنترنت .

-الدفع عبر الإنترنت: يمكن للمستخدمين الدفع مقابل خدمات أو منتجات من خلال المواقع الإلكترونية باستخدام بطاقاتهم البنكية، كما هو الحال مع خدمات السياحة التي يوفرها الديوان الوطني الجزائري للسياحة -التطبيقات البنكية توفر العديد من البنوك تطبيقات على الهواتف الذكية، تتيح للزبائن تحويل الأموال، دفع الفواتير، وحتى طلب أجهزة TPE بسهولة.

-المحافظ الإلكترونية :وهي خدمات تخزين الأموال بشكل رقمي تُستخدم لإجراء عمليات الشراء عبر الإنترنت أو من خلال الهاتف، لكنها لا تزال في مراحل تطور في الجزائر ومع زيادة وعي الزبائن - مثل زبائن السفير سلطان أصبحت هذه الوسائل أكثر استخداماً، نظراً للراحة التي توفرها مقارنة بالدفع التقليدي .

في الختام، فإن وسائل الدفع الإلكتروني تعد خطوة أساسية نحو التحول الرقمي وتحديث النظام المالي في الجزائر، كما أنها تساهم في تحسين نوعية الخدمات وتسهيل حياة المواطن.

المطلب الثاني: واقع محطة الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر

الفرع الأول: لمحة عن شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM

تأسست الشركة في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي، شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك " ساتيم " هي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر: BADR ، BDL BEA ، BNA ، CPA ، CNEP ، البركة ومؤسسة CNMA للتأمين.

تجمع ساتيم 19 عضواً في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك الخاصة به، والتي تتكون من 18 بنكاً بما في ذلك 07 بنوك عامة و 11 بنكاً خاصاً بالإضافة إلى بريد الجزائر.

شهدت ساتيم تطوراً كبيراً ونموً مستداماً في خدماتها في السنوات الأخيرة. إلى يومنا هذا، تم توصيل أكثر من 1350 جهاز صراف آلي و 51000 محطة دفع إلكترونية متصلة بخوادمها، إضافة إلى هذا + 500 موقعاً تجارياً على الويب يعمل على منصته. ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى تأثير بطاقة البنك التجاري الدولي على العادات الشرائية للمواطنين الجزائريين.

1. مهام و خدمات شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM

- مهامها :

- ✓ العمل على تطوير واستخدام طرق الدفع الإلكتروني.
- ✓ إنشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر.
- ✓ المشاركة في تنفيذ القواعد بين البنوك لإدارة منتجات الدفع الإلكتروني بين البنوك من خلال كونها قوة اقتراح.
- ✓ دعم البنوك في إنشاء وتطوير منتجات الدفع الإلكتروني.
- ✓ تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي.
- ✓ تنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم عمل نظام الدفع الإلكتروني بمكوناته المختلفة، ألا وهي إتقان التقنيات، سرعة المعاملات، اقتصاد التدفقات المالية،... إلخ.

- خدماتها

الجدول رقم (2-1): خدمات شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM

الخدمات الوطنية	الخدمات الدولية
- توجيه المعاملات - استضافة خدمات الدفع الإلكتروني - اقتناء المعاملات - السحب من أجهزة الصراف الآلي - الدفع على محطات الدفع الإلكترونية - مراقبة النشاط النقدي - مكافحة الغش وإدارة المنازعات - مخبر اعتماد لطرق الدفع بين البنوك - تخصيص بطاقة CIB وطباعة الرموز السرية (رمز PIN وكلمة مرور الدفع الإلكتروني) - تخصيص الشيكات - المساعدة والدعم حتى 3020	- توجيه المعاملات إلى الشبكات الدولية - معالجة التدفق - إصدار بطاقات ماستر كارد - تخصيص بطاقات ماستر كارد - معاملات الاستحواذ - السحب من أجهزة الصراف الآلي - الدفع على محطات الدفع الإلكترونية - مكافحة الغش واسترداد التكاليف

المصدر: من اعداد الطالبات بناء على موقع <https://www.satim.dz/index.php/ar/satim-ar/2021-04-21-11-20-07>

2. النشاط النقدي لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM

1 نظام الدفع الإلكتروني

تعرض الصورة رقم (2-1) شرحاً مبسطاً لآلية عمل النظام البيئي لشبكة النقد الآلي ما بين البنوك في الجزائر، موضحة طرق استخدام البطاقة البنكية أو الذهبية في الدفع الإلكتروني، السحب من الصرافات الآلية، والدفع عن بعد عبر الإنترنت. كما توضح الصورة دور منصة "ساتيم" في تمرير العملية بين البنك المصدر والبنك المستفيد، وصولاً إلى نجاح العملية وإصدار الإيصال.

الصورة رقم (2-1): يوضح صورة لنظام الدفع الإلكتروني SATIM



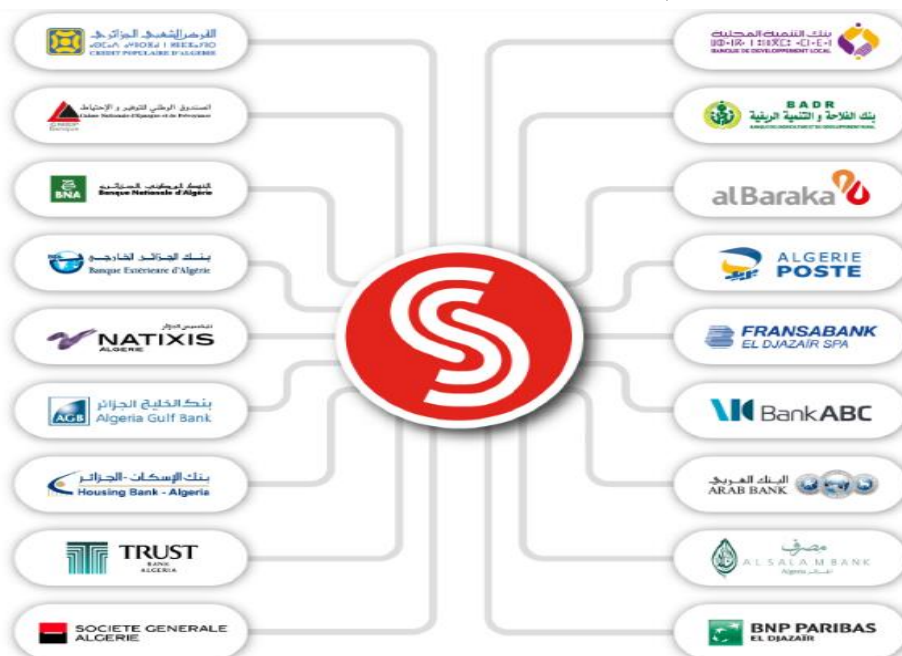
المصدر: <https://www.satim.dz/index.php/ar/alnshat-alnqdy/ecosysteme->

17:20 2025/05/02 monetique-ar

2 شبكة النقد بين البنوك

تعرض الصورة رقم (2-2) مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، موصولة بشعار مركزي يُحتمل أنه يمثل نظاماً مالياً أو منصة خدمات مصرفية موحدة. تشمل القائمة بنوكاً وطنية ودولية، عمومية وخاصة، مثل: البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك البركة، الجزائر بوست، وبنك BNP Paribas El Djazair، مما يدل على تنوع القطاع المصرفي في الجزائر وتكامله ضمن منظومة مالية واحدة.

الصورة رقم (2-2): صورة تمثل الأعضاء في شبكة النقد بين البنوك



المصدر-<https://www.satim.dz/index.php/ar/alnshat>

alnqdy/rmi02/05/202517:20

3-البطاقات البنكية والصراف الآلي ATM:

أعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الالكتروني خلال شهر أكتوبر من سنة 2016 منها 6 بنوك عمومية وخمسة بنوك خاصة، والجدول التالي يوضح حجم التعاملات باستعمال الصرافات الآلية:

الجدول رقم (2-2): عدد الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	أكتوبر 2022
عدد الصرافات الآلية حيز الخدمة	1370	1443	1441	1621	3030	3053	3512

المصدر: <https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm> 2025/05/04

20:10

• التحليل :

يتضح من خلال الجدول أن عدد الصراف الآلي أخذ اتجاهها تصاعديا خلال الفترة 2016-2018، هذا التطور تبعه تطور عمليات السحب منه.

- والجدول الآتي يوضح عدد العمليات والمبالغ المسحوبة:

الجدول رقم (2-3): تطور العمليات السحب عبر الموزعات الآلية في الجزائر خلال الفترة

2022-2016 (الوحدة دج)

السنوات	العدد الاجمالي لعمليات السحب عبر الموزعات الآلية	المبلغ الإجمالي لعمليات السحب عبر الموزعات الآلية
2016	6 868 031	98 822 524 500,00
2017	8 310 170	126 398 291 000,00
2018	8 833 913	136 233 452 000,00
2019	9 929 652	164 116 233 000,00
2020	58 428 933	1 073 004 953 000,00
2021	87 722 789	1 728 937 064 000,00

المصدر: <https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm> 2025/05/04

20:10

-التحليل:

يتضح من خلال الجدول تزايد عملية السحب من الصراف الآلي خلال فترة الدراسة، مما يدل على بداية انتشار الوعي والثقافة في المجتمع بالتعامل بهذا الجهاز

4- نهائي نقاط البيع:

أخذ عدد نهائيات الدفع منحى تصاعدي منذ سنة 2016، وشهد تزايد خلال فترة كوفيد 19، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الجهود المبذولة في اطار مكافحة جائحة كورونا، حيث تم وضع تحت تصرف التجار والمتعاملين الاقتصاديين نهائيات دفع الكتروني مجانا لمدة شهرين، وذلك استكمالا للمجهودات المبذولة لتعميم الدفع الالكتروني في الجزائر، وفمايلي تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع:

الجدول رقم (2-4): تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال

2016-2021 (الوحدة دج)

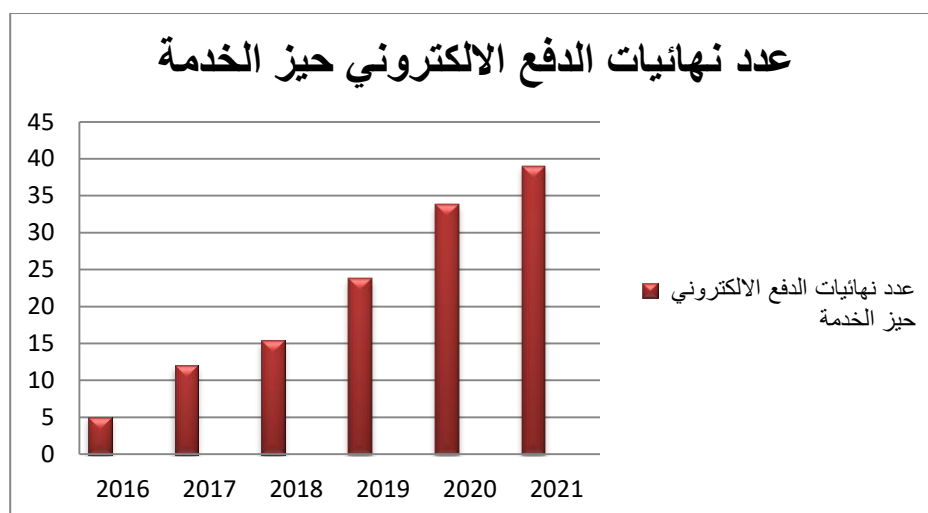
	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد نهائيات الدفع الالكتروني حيز الخدمة	5.049	11.985	15.397	23.762	33.762	38.989

المصدر: <https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm04/05/2025>

20:10

-ولتوضيح بيانات الجدول أكثر قمنا بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): عدد نهائيات الدفع الالكتروني حيز الخدمة



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (2-4) وبرنامج Excel

وفيما يلي العدد الإجمالي لعمليات الدفع الالكتروني عبر نهائيات الدفع الالكتروني وكذلك حجم المبالغ المقابلة

الجدول رقم (2-5): العدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني والمبالغ الإجمالية خلال الفترة 2016-2021 (الوحدة دج)

السنوات	العدد الاجمالي لعمليات السحب عبر الموزعات الآلية	المبلغ الإجمالي لعمليات السحب عبر الموزعات الآلية
2016	65 501	444 508 902,40
2017	122 694	861 775 368,90
2018	190 898	1 335 334 130,76
2019	274 624	1 916 994 721,11
2020	711 777	4 733 820 043,01
2021	2 150 529	15 113 249 499,92

المصدر: <https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm04/05/2025>

20:15

يدل التزايد المستمر لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني على انتشار ثقافة استعمال هاته التقنية ومحاولة التقليل من تداول النقد الورقي المستعمل في تسوية مختلف المعاملات التجارية.

5-تطور عمليات الدفع عبر الانترنت:

نلاحظ من خلال الجدول ادناه نلاحظ تزايد في عدد عمليات الدفع عبر الانترنت، وسجلت أعلى نسبة في قطاع الاتصالات حيث تجاوزت وحدها مبلغ 3 ملايين دج وتتمثل هذه العمليات في دفع الفواتير كهرباء والماء.

الجدول رقم (2-6) : تطور عمليات الدفع عبر الانترنت

السنة	المبلغ الاجمالي (دج)	العدد الاجمالي للمعاملات	رياضة وترفيه	بيع ممتلكات	خدمات	خدمة ادارية	مصدر فاتورات	تأمين	نقل	هاتف / اتصالات
2016	15 009 842,02	7 366	0	0	0	0	391	51	388	6 536
2017	993 \ 267 423,40	107 844	0	0	0	0	12	2	5	87 286
2018	332 592 583,28	176 982	0	0	0	1 455	29	6	871	138 495
2019	503 870 361,61	202 480	0	0	5 056	2 432	38	8	6	141 552
2020 (*)	5 423 727 074,80	4 593 960	0	235	213 175	68 395	85	4	11	4 210 284
2021	11 176 475 535,68	7 821 346	0	13	457 726	155 640	120	8	72	6 993 135
2022	18 151 104 423,96	9 048 125	152 925	24 169	705 114	153 957	302	23	195	7 490 626
2023	32 196 672 024,03	15 351 354	708 212	51 154	1 055 672	4 086 659	640	36	371	8 400 869
2024	51 945 560 351,45	19 594 482	746 198	106 219	1 386 790	5 248 922	1 447	61	758	9 838 682

المصدر: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>

04/05/2025 20:30

-التحليل

نلاحظ من الجدول اعلاه وجود زيادة سنوية مستمرة في عدد المعاملات من 2016 (7,366 معاملة) إلى 2024 (19,594,482) معاملة. أكبر قفزة حدثت بين 2022 و 2023، ثم تواصل الارتفاع بشكل ملحوظ في 2024 وهذا يعكس توسعاً في استخدام الخدمات الرقمية أو زيادة في عدد المستخدمين/العمليات. أما بالنسبة لتطور المبلغ الإجمالي السنوي (بالدينار الجزائري) نلاحظ من 15 مليار دج في 2016 إلى أكثر من 51 مليار دج في 2024. أكبر ارتفاع في 2023 و 2024، مما يشير إلى تضاعف حجم الإنفاق أو عدد العمليات الكبرى. ومنه نستنتج أن هناك نمو مضطرد في كل من عدد المعاملات والمبالغ المالية، مما يدل على تحول رقمي فعال. قطاعات الخدمات والخدمات الإدارية والبيع تستحوذ على الجزء الأكبر من الاستخدام. وجود قفزة كبيرة في السنوات الأخيرة قد يدل على تطور البنية التحتية الرقمية أو سياسات تشجيع الدفع الإلكتروني.

-التفسير

أولا النمو السريع بمعنى هناك نمو متسارع جداً منذ 2020، وهو ما يعكس، تأثير جائحة كورونا في تسريع الرقمنة، دخول فئات جديدة في الاستعمال (الإدارات، الفواتير، التأمين...).، دعم الدولة والبنوك لخدمات الدفع الإلكتروني.

ثانيا تغيير نوع المعاملات في السنوات الأولى (2016-2019)، كانت أغلب المعاملات متركزة في قطاع الهاتف/الاتصالات وفواتير بسيطة. منذ 2020، بدأنا نلاحظ توسع في الخدمات الإدارية مثل دفع الضرائب، مستحقات إدارية. التأمين، ارتفاع هائل في عدد المعاملات، خاصة في 2023 و 2024. النقل: ارتفاع ملحوظ، يدل على رقمنة القطاع (بطاقات النقل، تذاكر...).

ثالثا زيادة متوسط المبالغ في سنة 2016 كان المبلغ المتوسط للعملية $\approx 2,038$ دج. وسنة 2024 (حتى الآن) المعدل $\approx 2,650$ دج. حيث يدل ذلك على انتقال المستهلكين نحو استخدام الدفع الإلكتروني في معاملات أكبر حجماً.

الاستنتاجات والتوصيات

- فرص مستقبلية: رقمته باقي القطاعات مثل الرياضة والترفيه، التي لا تزال غائبة عن الجدول (قيمها = 0)، زيادة ثقة المواطنين النمو يعكس تقبلاً تدريجياً، لكن التوعية المستمرة ضرورية، دعم التجار بإدماجهم أكثر في النظام، خاصة في القطاعات الأقل حضوراً.

-تحديات يجب معالجتها: الفجوة الرقمية بين الفئات العمرية والمناطق، تحسين جودة البنية التحتية (الأنترنت، الصيانة...) لضمان تجربة سلسلة، تحفيز التجار لتقديم خيارات الدفع الإلكتروني للزبائن.

الفرع الثاني: تجمع النقد الآلي TPE

1-تقديم تجمع النقد الآلي

يعتبر وضع نظام دفع إلكتروني فعال من أولويات السلطات العمومية الجزائرية. وهو جزء من أدوات عصرنة النظام البنكي على غرار نظام التعويض عن بعد لوسائل الدفع الجماعية. تم إنشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014، جاء ليدعم هذا النهج الاستراتيجي لتحديد مهام وصلاحيات مجموع فاعلي هذا النظام.

يتكون تجمع النقد الآلي من 19 عضو منخرط منهم 18 بنك و بريد الجزائر. يساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع، والمعايير المطبقة في هذا المجال، طبقا للتنظيم الساري. يشرف تجمع النقد الآلي على قيادة نظام النقد الآلي من خلال الوظائف الأساسية التالية:

✓ إدارة المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الآلي.

✓ تعريف المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملية.

✓ تسيير الأرضية التقنية للتوجيه.

✓ المصادقة.

✓ تسيير الأمن.

وهذا، يجسد الشفافية في تحديد معايير وقواعد النشاط النقدي بطريقة تسمح بتحرير مبادرات الاستثمار في الصناعة النقدية.

2- نشاط محطة الدفع الالكتروني

يوضح الجدول أذناه نشاط محطة الدفع الالكتروني

الجدول رقم (2-7): يمثل العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة خلال فترة 2016-2024

2024

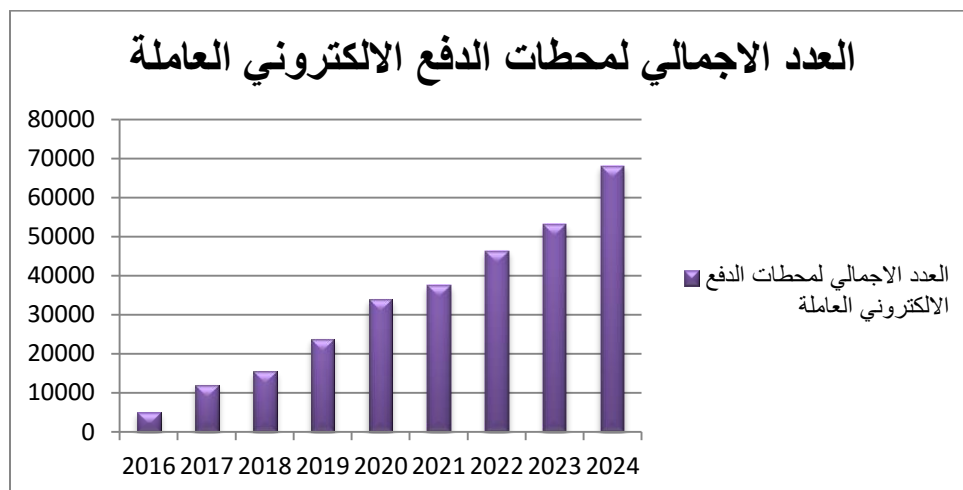
السنوات	العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة
2016	5 049
2017	11 985
2018	15 397
2019	23 762
2020	33 945
2021	37 561
2022	46 263
2023	53 191
2024	68 140

المصدر: - <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet> 04/05/2025 20:40

ولتوضيح بيانات الجدول أكثر قمنا بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): يمثل العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة خلال فترة 2016-

2024



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (2-7) وبرنامج Excel

-التحليل

يتضح من الشكل أعلاه ان هناك نمو قوي ومتسارع في السنوات الأولى من 2016 إلى 2017، حيث زاد عدد المحطات بنسبة 137.3% تقريباً. ومن 2017 إلى 2018، استمرت الزيادة ولكن بوتيرة أقل حوالى (28.5%) وهناك تحول استراتيجي في فترة ما بين 2019 إلى 2020 بحيث من 2018 إلى 2019 نمو بنسبة 54.4% ومن 2019 إلى 2020 قفزة كبيرة بنسبة 42.8%، وهذا يشير إلى دفعة قوية نحو التحول الرقمي، ربما مدفوعة بعوامل مثل التوجه الحكومي، والطلب المتزايد على حلول الدفع اللائقاسيه خلال جائحة كوفيد-19. وهناك تباطؤ نسبي في سنة 2021 نسبة النمو من 2020 إلى 2021 كانت فقط 10.6%، وهي الأقل خلال الفترة. قد يُعزى هذا إلى مرحلة استقرار نسبي أو تباطؤ استثماري مؤقت.

عودة للنمو القوي من 2022 حتى 2024 حيث من 2022 إلى 2023: حوالى 15% ومن 2023 إلى 2024 قفزة بنسبة 28%، وهي الأعلى منذ 2020. يعكس ذلك مرحلة توسع جديدة، ربما بدافع تعميم رقمته الخدمات المالية وزيادة الطلب على المدفوعات غير النقدية.

الجدول رقم (2-8): يمثل المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)

السنوات	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)
2016	65 501	444 508 902,40
2017	122 694	861 775 368,90
2018	190 898	1 335 334 130,76
2019	274 624	1 916 994 721,11
2020 (*)	711 777	4 733 820 043,01
2021	2 150 529	15 113 249 499,92
2022	2 712 848	19 343 056 538,17
2023	3 997 165	31 518 739 249,37
2024	5 579 708	44 563 958 073,88

المصدر: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet> 04/05/2025 20:45

-التحليل:

يتضح من الجدول أعلاه نمو متسارع. تم تسجيل 65,501 معاملة بقيمة 444.5 مليون دج في سنة 2016. وفي سنة 2024 وصلت إلى 5,579,708 معاملة بقيمة 44.56 مليار دج، هذا يعني زيادة تقارب 85 ضعفاً في عدد المعاملات 100 ضعفاً في القيمة الإجمالية، وبين 2019 و2020، ارتفع عدد المعاملات من 274,624 إلى 711,777 زيادة 159%، والمبلغ من 1.91 مليار إلى 4.73 مليار دج زيادة 147%. هذه الطفرة قد تكون مرتبطة بجائحة كوفيد-19، حيث اتجه الأفراد والمؤسسات نحو الدفع الإلكتروني والرقمي بدلاً من النقد. النمو استمر بقوة بعد 2020، خاصة في 2021 و2022، ليلعب ذروته في 2024

المبحث الثالث : عرض النتائج و مناقشتها

تمهيد

في هذا المبحث سنتطرق إلى عرض أبرز ما جاء في المقابلة مع الأطراف ذوي العلاقة بالتعاملات من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من دراستنا ، بحيث سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب نتناول من خلاله في المطلب الأول عرض النتائج مع مسير هذه الخدمة في بنك التنمية المحلية و المطلب الثاني سناقش من خلاله النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول : عرض النتائج

1. المقابلة مع الطرف المعني في بنك التنمية المحلية وكالة غرداية 1 :

تمحورت المقابلة مع مسؤول وكالة بنك التنمية المحلية (BDL) حول نظام الدفع الإلكتروني وأجهزة TPE المخصصة لفائدة التجار.

فيما يلي أهم الأسئلة التي طُرحت، مع الإجابات التي قدمها المسؤول:

يُوفر بنك التنمية المحلية أجهزة دفع إلكتروني (TPE) موجهة للتجار، وهي أجهزة تسمح باستقبال المدفوعات الإلكترونية عبر بطاقات CIB و E-Dahabia، وتعمل إما عن طريق الاتصال بشبكة Wi-Fi أو بشريحة SIM (4G). يمكن للتاجر الحصول على هذا الجهاز بشرط أن يكون لديه سجل تجاري، وحساب بنكي مفتوح لدى البنك، بالإضافة إلى توقيع عقد استغلال خاص بالجهاز.

أما من حيث التكاليف، فإن البنك يوفر الجهاز إما بشكل مجاني أو برسوم رمزية، مع تطبيق عمولة بسيطة على كل عملية دفع تُخصم مباشرة من الحساب البنكي للتاجر. وتشمل الخدمة أيضاً التكوين المجاني حول كيفية استخدام الجهاز، والصيانة الدورية في حال حدوث أعطال.

تمثل هذه الأجهزة إضافة نوعية للتاجر، حيث تساهم في تقليل التعاملات النقدية، وتُسهل عمليات الشراء للزبائن، كما تُعطي صورة أكثر احترافية للمحل التجاري، وتُوفر تقارير يومية أو دورية لمتابعة المداخيل والمعاملات.

ورغم هذه المزايا، أشار المسؤول إلى وجود بعض العراقيل، مثل ضعف الوعي لدى بعض التجار بفوائد الجهاز، أو التخوف من التكاليف، أو الجهل بطريقة استخدامه. لهذا، يعمل البنك على تنظيم حملات توعوية دورية، وتقديم تسهيلات تحفيزية، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة للتجار لضمان رضاهم وتحسين الخدمة.

¹ عابد فريد ، المنسق الجهوي للدفع الإلكتروني لدى بنك التنمية المحلية . المديرية الجهوية لبنك BDL ، ولاية غرداية ، مقابلة أجريت معه يوم 23/02/2025 على الساعة 14:00 زوالاً

2. تحليل النتائج

تحليل لمقابلة حول أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) لبنك التنمية المحلية BDL

-نقاط القوة:(Strengths)

-دعم قوي من البنك :البنك يوفر الأجهزة بأسعار رمزية أو مجاناً، ما يعكس إرادة واضحة لنشر ثقافة الدفع الإلكتروني.

-التكوين والمتابعة :توفير تكوين مجاني للتجار وصيانة دورية للجهاز يعزز من ثقة المستخدم في الخدمة.

-القبول الواسع للبطاقات :الأجهزة تقبل بطاقتي CIB و E-Dahabia، وهو ما يغطي شريحة كبيرة من الزبائن.

-تعزيز الاحترافية :استعمال الجهاز يعطي للتاجر صورة عصرية ويسهل إدارة المداخل.

-الفرص:(Opportunities)

-ارتفاع الوعي الرقمي :مع ازدياد استخدام الهواتف والتطبيقات المالية، هناك فرصة لتوسيع قاعدة المستخدمين.

-دعم السياسات الوطنية :الدولة تشجع حالياً على تقليص المعاملات النقدية، ما يُعد بيئة مناسبة لتوسيع استعمال

TPE.

-إمكانية تطوير عروض إضافية :كدمج التطبيق مع نقاط الولاء أو خدمات الفوترة الإلكترونية.

التحديات:(Weaknesses/Obstacles)

-ضعف الوعي التجاري :لا يزال العديد من التجار يجهلون فوائد TPE ، أو لا يرون فيها ضرورة.

-الخوف من التكاليف والضرائب :بعض التجار يعتقدون أن الدفع الإلكتروني يزيد من إمكانية تتبعهم ضريبياً.

-مشاكل تقنية محلية :ضعف الشبكة أو انقطاع الإنترنت قد يعرقل الاستخدام السلس للجهاز.

سنبرز في هذا المطلب إلى أبرز ما جاء في المقابلة مع الأطراف ذوي العلاقة بالتعاملات من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من دراستنا.

الفرع الأول : عرض نتائج المقابلة

-المقابلة مع الطرف المعني في بنك التنمية المحلية وكالة غرداية 1 :

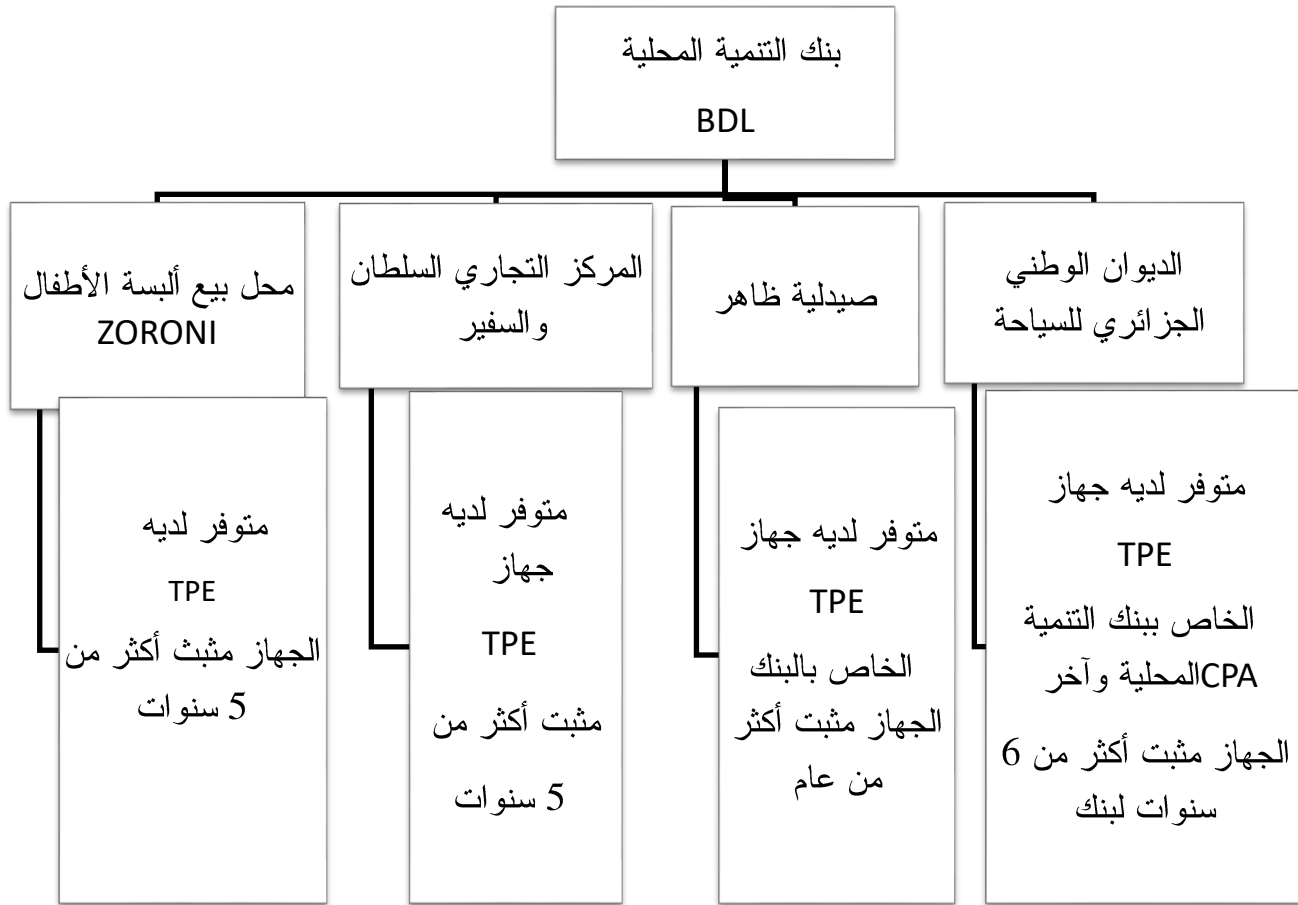
أنظر الى الملحق رقم (01)

-المقابلة مع عينة من بعض متعاملي نهائي الدفع :

أنظر الى الملحق رقم (02)

¹ عابد فريد ، المنسق الجهوي للدفع الإلكتروني لدى بنك التنمية المحلية . المديرية الجهوية لبنك BDL ، ولاية غرداية ، مقابلة أجريت معه يوم 23/02/2025 على الساعة 14:00 زوالا

الشكل رقم (2-6) يوضح عينة من مستخدمي جهاز الدفع الإلكتروني TPE المتعاقدين مع بنك التنمية المحلية



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معلومات البنك BDL

الفرع الثاني: نتائج المقابلات مع الزبائن

أولا - انتشار جهاز TPE:

- كل المؤسسات المستجوبة (صيدلية، مركز تجاري، محل ألبسة، وكالة سياحية) صرّحت بامتلاكها للجهاز منذ سنوات (من سنة إلى أكثر من 6 سنوات).

- غالباً، البنك هو من اقترح الجهاز وليس المبادرة من التاجر

ثانيا - مدى المعرفة بالجهاز قبل استخدامه:

- أغلبهم كانت لديهم فكرة مسبقة عن الجهاز، خاصة من خلال التجربة خارج الوطن أو الخبرة في مجال العمل.

- لكن المعرفة التفصيلية (التقنية والوظيفية) تختلف من مستجوب لآخر.

ثالثاً- سهولة الاستعمال والتكوين:

- الغالبية ترى أن الجهاز سهل الاستعمال.
- البعض تلقى تكويناً موجزاً من البنك (10-15 دقيقة).
- في بعض الحالات، فقط شخص واحد في المحل يتقن استعماله، مما قد يخلق مشاكل عند غيابه.
- رابعاً-إقبال الزبائن على استخدام الجهاز:
- تفاوت كبير:

-بعض المؤسسات تؤكد وجود إقبال) مثل ZORONI و. (ONAT

- أخرى تشير إلى نقص الوعي والثقة لدى الزبائن (صيدلية ظاهر).
- الزبائن المهتمون بالدفع الإلكتروني هم غالباً من الطبقة المثقفة، رجال الأعمال، أو الأجانب.

خامساً-المزايا حسب التجار:

- التخلص من النقد (تسهيل الإيداع البنكي، تقليل السرقة).
- تسهيل الجرد اليومي.

-اختصار الوقت والجهد في العمليات.

-تحسين صورة المؤسسة (مواكبة التطور).

سادساً-الصعوبات والتحديات:

-قلة الإقبال من الزبائن.

-عدم تعميم التكوين داخل المؤسسة.

-مشاكل تقنية في بعض العمليات (مشكلة فنية واحدة فقط ذكرت).

-نقص ثقة الزبائن في الجهاز.

سابعاً -نظرة التجار للجهاز (قبل وبعد):

-كانت هناك مخاوف أولية من التعقيد أو عدم التوفر، لكنها زالت بعد التجربة.

-النظرة بعد الاستعمال أصبحت إيجابية عند الجميع تقريباً.

تأثير TPE على التجارة الداخلية (من خلال المقابلات):

- لم تُسجل زيادة مباشرة وملموسة في حجم المعاملات عند البعض، لكن هناك تحسّن تدريجي ملحوظ عند مؤسسات أخرى (ZORONI و. ONAT).

- الجهاز يُعتبر أداة دعم وليس محركاً رئيسياً حتى الآن بسبب ضعف الطلب العام عليه.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية التي أُجريت على مستوى بنك التنمية المحلية (BDL) فرع غرداية حول واقع الدفع الإلكتروني باستخدام أجهزة TPE، تم التوصل إلى النتائج التالية :

- ضعف استخدام أجهزة TPE: لوحظ أن نسبة كبيرة من التجار لا تعتمد على أجهزة الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية، رغم توفرها لدى عدد معتبر من المحلات.

- ضعف الوعي والفهم: أظهرت الدراسة أن عدداً من التجار والمستهلكين يفتقرون إلى الوعي الكافي بمزايا الدفع الإلكتروني، سواء من حيث الأمان أو السرعة أو الفعالية.

- معوقات تقنية وإجرائية: اشتكى بعض المستخدمين من أعطال متكررة في الأجهزة، إضافة إلى تعقيدات إدارية في الحصول عليها أو ربطها بالحسابات المصرفية.

- نقص الثقة في النظام الإلكتروني: لا يزال عدد من الزبائن يفضلون التعاملات النقدية بسبب مخاوف تتعلق بالقرصنة أو ضعف الحماية الإلكترونية.

- جهود البنك محدودة في التوعية: تبين أن البنك، رغم توفيره للأجهزة، لم يقوم بحملات توعوية كافية لتحفيز استخدام هذه الوسيلة لدى التجار أو الزبائن.

- كان أول تنصيب لهذا الجهاز في ولاية غرداية على مستوى وكالة بنك التنمية المحلية بغرداية يوم جويلية 2016 و لغاية تاريخ 30 أبريل 2017 تم إبرام 254 عقد تنصيب جهاز و تنصيب 219 جهاز لحد التاريخ .

- بناءً على الدراسة الميدانية بنك التنمية هو السباق في هذا المجال وله إنتشار واسع عبر كافة أقطاب الوكالة هذا ما يدل على البنك يسهر على توزيع أكبر عدد ممكن من نهائيات الدفع على المحلات التجارية و الخدماتية .

-تحتل وكالة غرداية المرتبة الأولى في توزيع نهائيات الدفع بالمقارنة بالوكالات الوطنية الأخرى على غرار الجزائر العاصمة وهي خطوة تقطع أشواطاً كبيرة في مجال تطوير الدفع الإلكتروني و تحسين مختلف المعاملات التجارية و الخدماتية للأفراد والمؤسسات .

-الدفع الإلكتروني يعتبر مفهوم حديثاً في الجزائر وهذا ما يمثل إشكالاً بالنسبة للبنوك التي تبنت هذه الوسائل الحديثة .
-من الناحية الاقتصادية فإن التكنولوجيا الحديثة تكون مرتفعة التكاليف في بدايتها ، نظراً لصعوبة إستجابة الزبائن و سوق المعاملات التجارية و الخدماتية لها لعدة عوامل من بينها الثقافة الثقة ، الإلمام الأسباب ، كل هذا يتطلب تضافر الجهود من أجل إنجاح مفهوم الدفع التخوف إلى غير ذلك من الإلكتروني في الجزائر .

-و من خلال ما لمسناه في دراستنا ، والمتمعن في شؤون الدفع الإلكتروني في الجزائر يجد أن غالبية الأفراد يلجؤون إلى استعمال طرق الدفع التقليدية و المتمثلة في السيولة المحمولة على عكس الوسائل الإلكترونية نظراً لافتقارها إلى امتيازات تميزها عن تلك التقليدية من الناحية المادية ، لأن ثقافة الأفراد في الجزائر لها نظرة محدودة عن الدفع الإلكتروني وللاستقطابها يجب عرض امتيازات محفزة خاصة من الجانب المادي حسب وجهة نظرنا البسيطة.

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الدراسة الميدانية لواقع الدفع الإلكتروني في الجزائر من خلال أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE)، وذلك بالاعتماد على بنك التنمية المحلية (BDL) فرع غرداية، حيث توضح الدراسة الإطار التنظيمي والتقني للدفع الإلكتروني في الجزائر، مركزةً على دور مؤسسة SATIM في توفير البنية التحتية لمعالجة عمليات الدفع الإلكتروني بين مختلف الفاعلين في القطاع المصرفي.

الخاتمة

خاتمة:

يُعد الدفع الإلكتروني أحد الركائز الأساسية لتحقيق التحول الرقمي في الجزائر، إذ يمثل أداة فعالة لتحديث المعاملات التجارية وتحسين جودة الخدمات المالية. تم اختيار فرع BDL بغرداية بالنظر إلى أهمية هذه الولاية الاقتصادية، خاصة في مجال التجارة والسياحة، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي للبنك في قلب المدينة. وتعتمد الدراسة على جمع وتحليل بيانات واقعية من عينات متنوعة تشمل تجاراً وزبائن ومستخدمين لأجهزة TPE، ومن خلال دراسة حالة بنك التنمية المحلية (BDL) فرع غرداية، تبين أن استخدام أجهزة الدفع الإلكتروني لا يزال يواجه عدة عقبات، منها ضعف الإقبال، محدودية الوعي لدى التجار والمستهلكين، إضافة إلى التحديات التقنية والتنظيمية. ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية والبنوك، إلا أن الانتقال الفعلي نحو مجتمع لا نقدي يتطلب تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين، خاصة في مجالات التحسيس، التكوين، وتحسين البنية التحتية. وعليه، فإن تعزيز الثقة في الوسائل الإلكترونية وتوسيع استخدام أجهزة TPE يمثلان خطوة ضرورية لتفعيل الدفع الإلكتروني كخدمة يومية فعالة ومأمونة في السوق الجزائرية.

لخصت الدراسة إلى أن الدفع الإلكتروني في الجزائر لا يزال في مرحلة النمو، ويواجه جملة من التحديات تتعلق بالبنية التحتية، الوعي المجتمعي، والثقة في الوسائل الرقمية. وتوصي الدراسة بضرورة تكثيف جهود التوعية، وتحسين الخدمات البنكية الرقمية، وتوسيع قاعدة التجار المعتمدين لهذه التكنولوجيا.

وبعد تحليلنا لمختلف جوانب الموضوع النظرية والعلمية واسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي أمكننا التوصل الى جملة من النتائج و التوصيات التالية:

أولاً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

-الفرضية الأولى: تأثير محطة الدفع الإلكتروني TPE على نمو التجارة الداخلية → تمت الإجابة عليها جزئياً، حيث أظهرت الدراسة أن أجهزة TPE تساهم في تسهيل المعاملات وتقليل الاعتماد على النقد، مما يدعم تدريجياً نمو التجارة، لكن التأثير ما يزال محدوداً بسبب ضعف الإقبال ومحدودية الوعي.

- الفرضية الثانية: العلاقة بين استخدام محطة الدفع الإلكتروني TPE وتسهيل التجارة الداخلية → تم تأكيدها ميدانياً، حيث تبين أن TPE تُسهّل عمليات البيع والشراء، وتحسن تجربة الزبائن، وتوفر بدائل آمنة للدفع، ما يساهم في تسهيل التجارة الداخلية، خاصة في المؤسسات التي شهدت تحسناً بعد اعتمادها للجهاز.

ثانياً: النتائج العامة لدراسة

- رغم توفير أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) من قبل بنك التنمية المحلية BDL ودعم استخدامها برسوم رمزية وتكوين مجاني، إلا أن الإقبال عليها من قبل التجار والمستهلكين لا يزال ضعيفاً نسبياً. ويُعزى ذلك إلى محدودية الوعي بفوائد هذه الوسائل، والخوف من التكاليف أو التتبع الضريبي، إضافةً إلى مشاكل تقنية وشبكية تعيق الاستخدام السلس لها.

- أثبتت الدراسة الميدانية أن أجهزة TPE تُسهم في تسهيل المعاملات التجارية، تقليل الاعتماد على السيولة النقدية، وتحسين صورة المؤسسة التجارية لدى الزبائن. كما أنها تُمكن من توسيع قاعدة العملاء، خاصة في القطاعات التي تشهد إقبالاً من الزبائن المثقفين أو المتعاملين رقمياً، مما يدعم تدريجياً التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر شفافية وكفاءة.

ثالثاً: التوصيات والاقتراحات

- على بنك التنمية المحلية تكثيف الحملات التوعوية لفائدة التجار والمواطنين، لإبراز فوائد الدفع الإلكتروني من حيث الأمان، السرعة، والفعالية في تسير المعاملات .

- يُنصح بتسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على أجهزة الدفع الإلكتروني، وتقليل الوثائق المطلوبة، مع توفير دعم تقني مجاني عند التركيب.

- ضرورة تحديث وصيانة أجهزة TPE بانتظام، وضمان توفر شبكة اتصال مستقرة وسريعة لتفادي الأعطال التقنية المتكررة .

- عبر ضمان حماية البيانات المصرفية للمستخدمين، وتوفير ضمانات قانونية للتجار والزبائن، مما يشجعهم على استعمال الوسائل الرقمية .

- يمكن للبنك تقديم عروض تشجيعية، مثل تخفيضات على العمولات أو دعم مالي جزئي، لتحفيز التجار على اقتناء واستخدام أجهزة الدفع الإلكتروني .

- تشجيع الشراكة بين البنك والسلطات المحلية (غرف التجارة، جمعيات التجار) من أجل نشر ثقافة الدفع الإلكتروني على نطاق أوسع في الولاية .

رابعاً: آفاق الدراسة (نظرة مستقبلية)

- حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب النظرية والميدانية للموضوع قدر الإمكان، ومن أجل مواصلة البحث في هذا الموضوع نقترح بعض المواضيع كأفاق مستقبلية للدراسة وأهمها:

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المصادر :

- 1- حمد محمد محرز، القانون التجاري، جامعة القاهرة، .، 1998
- 2- بنك الجزائر .
- 3- عابد فريد ، المنسق الجهوي للدفع الإلكتروني لدى بنك التنمية المحلية . المديرية الجهوية لبنك BDL ، ولاية غرداية ، مقابلة أجريت معه يوم 23/02/2025 على الساعة 14:00 زوالا

قائمة المراجع :

أولا : كتب

- 1- عبد القادر بيجيج، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية، الجزائر، 2013
- 2- علي محمد أحمد أبو العز، التجارة الإلكترونية وإحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 3- موسى آدم عيسى آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دله البركة إدارة التطوير والبحوث، قسم الدراسات والبحوث الشرعية، جدة.
- 4- عصام عبد الفتاح مطر التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009
- 5- علي محمد أحمد أبو العز: التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 6- عبد الكريم أحمد عثمان، أحكام البطاقات الائتمانية في القانون والآراء الفقهية الإسلامية، دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007.
- 7- فؤاد قاسم، مساعد قاسم الشيعي، المقاصة في المعاملات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

- 8-حمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية(رؤية مستقبلية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 9-أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان، 2008.
- 10- شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية(رؤية مستقبلية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007
- 11-خضر مصباح طيطي، التجارة الإلكترونية (من منظور تقني وتجاري وإداري)، دار الحامد، عمان ، 2008
- 12-إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 13-رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1999.
- 14- موسوعة عالم التجارة وإدارة الأعمال.
- 15- عيون عبد الكريم، جغرافيا الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- 16- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1987 .
- 17- عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

ثانيا : البحوث الجامعية

- 1-وصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية.2009/2008.
- 2- العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006 .
- 3- وزارة إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة، جامعة التكوين المتواصل، مركز التكوين المتواصل بورقلة، ماي ، 1995.

- 4- بونفلة غلام وموالكية عيدة، "واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020،
- 5- جلال عايد، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، رسالة ماجستير منشورة، عمان، 2008 .
- 6- بونفلة غلام وموالكية عيدة، "واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020.

ثالثا : المجلات

- 1- رابح عرابة، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 08.2012

رابعا: المواقع الالكترونية :

1. دور وسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر .الجزائر: بنك الجزائر. متاح على :
<https://www.bank-of-algeria.dz>.
2. <https://www.satim.dz/index.php/ar/satim-ar/2021-04-21-11-20-07>
3. <https://www.satim.dz/index.php/ar/alnshat-alnqdy/ecosysteme-monetique-ar>
4. <https://www.satim.dz/index.php/ar/alnshat-alnqdy/rmi02/05/202517:20>
5. <https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm>
6. <https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm> 2025/05/04
7. <https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm04/05/2025> 20:10
8. <https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm04/05/2025> 20:15
9. <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet04/05/2025> 20:30

<https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>04/05/2025 20:40 .10

<https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>04/05/2025 20:45 .11

الملاحق

ملاحق

ملحق رقم (01)

- ما هو الفرق بين محطة

الدفع الإلكتروني الثابت

و اللاسلكي ؟

نهائي الدفع الإلكتروني الثابت

مجهز بخط هاتفي (حائطي)

مخصصة للاستعمال الثابت (الغير

متحرك)، 85+ لا يمكن حمله او

نقله بسهولة ، بالمقابل نهائي

الدفع الإلكتروني اللاسلكي

يستعمل قبول الضوابط و القيام

بإرسالات عن بعد و يمكن حمله

و نقله بيسر .

ما هو التطبيق المزود لمحطة الدفع

الإلكتروني ؟

التطبيق الذي يجهز به نهائي الدفع

الإلكتروني هو تطبيق الدفع

بالبطاقة (CIB pay)

النموذجي الذي يركز على

الدفع اليدوي الجوّاري (الأقرب)

CIBpay 1.14 ، وهي آلية

دفع محملة مسبقا على نهائي الدفع

الإلكتروني .

هل يمكن أن تحصل على الدفع

اليدوي الجوّاري CIB pay ؟

لا يمكن تسليم الدفع اليدوي

الجوّاري CIB pay للتاجر او .

- هل نظام الدفع عن

طريق نهائي الدفع

الإلكتروني مؤمن ؟

نعم هو مؤمن و بفضل الشهادة

EMV Vega 3000

niveau 1 et 2 EMV

CO بالاتصال و بدون اتصال

للبيانات و الشهادة العالمية

المطلوبة (اللازمة) و نظام

الاستغلال لينوكس (Linux)

نهائي الدفع الإلكتروني مطابق

للمعايير الأمنية الدولية (العالمية)

الأخيرة.

- من هم الأشخاص الذين

يمكنهم الحصول على

نهائي الدفع الإلكتروني

؟

يمكن لكل شخص يمارس واحدة

من النشاطات التجارية المدرجة

ضمن الأصناف التجارية المعنية

الحصول على نهائي الدفع

الإلكتروني .

تدوم مدة العقد سنة واحدة قابلة للتحديد مع ضمنية تحديد العقد.	➤ نهائي الدفع الإلكتروني اللاسلكي يلائم و يناسب التجارة الحضارية التي لديها نشاط مدعم قوي أكثر من 100 صفقة في اليوم ، كما يناسب كذلك التجارة المتنقلة داخل المناطق المغطاة ب الجيل الثاني (G2) و الجيل الثالث (G3).	- ماهي الأصناف التجارية المعنية بالتزويد بنهائي الدفع الإلكتروني ؟
- ماهي واجبات التاجر المتحصل (الحامل) لنهائي الدفع الإلكتروني ؟	يجب على التاجر أن يسهر على : ➤ استيفاء المشتريات و حقوق الانخراط؛	الأصناف المعنية هي: قطاع النقل ، الفنادق ، المطاعم ، الشركات المالية ، شركات الخدمات ، ماء ، غاز ، اتصالات الخ ، القطاع الصحي و المهن الحرة .
➤ القبول بالبطاقات من أجل دفع المشتريات؛	- كيف يمكنني التزود بنهائي الدفع الإلكتروني كتاجر؟	- كتاجر ، كيف أختار النهائي الانسب لي ؟
➤ الإشعار بالقبول بالبطاقة ووضع المبلغ (التمن) الأدنى للصفقات؛	للتزويد بنهائي الدفع الإلكتروني ما عليك إلا التقدم بطلب للووكالة القريبة لسكناكم (BDL)، التي تقدم لك وثيقة معنونه بعقد انخراط (contra d'adhésion) للحصول على نهائي الدفع الإلكتروني	يجب اختيار نهائي الدفع الإلكتروني حسب طبيعة النشاط الممارس من طرف التاجر
➤ استعمال المشتريات المطابق للخصوصيات التقنية لنهائي الدفع الإلكتروني و المزود من طرف البنك؛	- ماهي مدة العقد ؟	➤ نهائي الدفع الإلكتروني الثابت يتمشى مع جميع انواع التجارة الحضارية ذات سيولة ضعيفة أقل من 100 صفقة في اليوم
➤ الاستعمال الأنسب للهائي ؛		

تكون بحوزتنا بطاقة الدفع CIB ؛	الإلكتروني للصفقات المنجزة في اليوم و عمليات أخرى إعلامية .	حماية نهائي الدفع الإلكتروني من أعمال التخريب أو الكوارث.
نهائي الدفع الإلكتروني يشكل للتاجر وسيلة للتفريق مقارنة بالعملية التنافسية ؛	- ماهي المزايا (الفوائد) التي يمنح لنهايي الدفع الإلكتروني ؟	- ماهي العمليات المسموح بها لنهايي الدفع الإلكتروني ؟
الصفقات مضمونة و مؤمنة من طرف البنك بعد الموافقة عليها ؛	يسمح نهائي الدفع الإلكتروني للتاجر بضمان :	العمليات المسموح لنهايي الدفع الإلكتروني هي :
تفادي قبض أوراق النقود المزورة ؛	الحصول التركيب وخدمة ما بعد البيع للنهائي الدفع الإلكتروني المهداة من طرف البنك ؛	عمليات صفقات الدفع ؛
تسجيل و مراقبة الصفقات المنجزة في ذات اليوم ؛	سهولة استعمال نهائي الدفع الإلكتروني ؛	إلغاء الصفقة (العملية)؛
التقليل من المخاطر و من الوقت المتعلق بإدارة و النقل المادي للأموال (سرقة ، عجز في الصندوق..) ؛	رفع رقم الأعمال بفضل الزبائن الحاملين لبطاقة الدفع CIB بصفة عامة ، نصرف أكثر عندما	تسديد المسبق (الفوري) ليس "معمول به حاليا على مستوى بنك التنمية المحلية BDL الإرسال
الإشراف على الصفقات عن بعد عن		

e- طريق (bankingebdal) ، بفضل التسجيل في باك تجارة (pack (Tidjara).	◀ ربح الوقت على مستوى الشبايك ؛	تابع لبنك BDL و نهائي الدفع لبنك اخر ؟
	◀ الدفع بواسطة البطاقة مضمون و مؤمن من طرف البنك	نعم ، يستطيع الزبون امتلاك نهائي الدفع الإلكتروني لبنكين مختلفين
- ماهي المزايا التي يقدمها نهائي الدفع الإلكتروني للزبون ؟	-هل يجب عليّ امتلاك حساب بنكي بينك التنمية المحلية BDL للاستفادة من نهائي الدفع الإلكتروني ؟	- كم من الوقت يستغرق الحصول على نهائي الدفع الإلكتروني ؟
يستفيد الزبون صاحب البطاقة من عدة امتيازات:	طبعاً ، للاستفادة من نهائي الدفع الإلكتروني يجب فتح حساب بنكي على مستوى وكالة من الوكالات BDL	مهلة الحصول على نهائي الدفع الإلكتروني على الأقل 30 يوم
◀ المشتريات المتعلقة بالدفع بواسطة البطاقة مجانية ؛		- كيف يمكنني الحصول على الكلمة السرية لنهائي الدفع الإلكتروني الخاص بي ؟
◀ صفقة الدفع مؤمنة ؛	- ماهو العدد المحدود لطلب نهائي الدفع الإلكتروني ؟	كلمة السر تكون آلية و هي الرقم 0000 و يمكن للزبون تغيير كلمة السر الخاصة به X
◀ الدفع بواسطة البطاقة يسمح بتفادي المخاطر المتصلة بتداول النقود (السرقه) ، ضياع المال؛ الأوراق المزورة ؛	يمكن للتاجر أن يقوم بعدة طلبات لنهائي الدفع الإلكتروني حسب عدد نقاط البيع التي يعلن عليها.	- كم يستغرق تركيب (وضع) نهائي الدفع الإلكتروني ؟
◀ توفر الخدمة 7 أيام/7 ؛	- هل أستطيع امتلاك نهائي الدفع الإلكتروني	

تركيب أو تنصيب نهائي الدفع الإلكتروني يدوم 15 دقيقة (4/1 ساعة) فقط .

- كتاجر ، أحتاج إلى أدوات وإكسسوارات للنهائي (مكيف تغذية ، لفيفة ورق ، بطاريات ، مشحناتالخ) كيف يمكنني الحصول عليهم ؟

يستطيع التاجر الحصول على الأدوات التي تمثل كل القطع المتأكلة وذلك بالتعبير عن حاجياته للبنك.

- هل الأدوات و الإكسسوارات واحدة وموحدة لكل أصناف نهائي الدفع ؟

تختلف الأدوات و الإكسسوارات حسب طبيعة و نوع النهائي المخصص للدفع ، استعمال الأدوات غير مطابقة

الخصوصيات الصانع (المنتج) قد تؤدي إلى عجز في التجهيزات.

- ماهو التجهيز الذي يحتاجه التاجر لتركيب نهائي الدفع الإلكتروني الثابت ؟

لتركيب نهائي الدفع الإلكتروني الثابت يجب أن يكون هناك خط هاتفي أرضي (ثابت) ، هذه الأخيرة تخضع لشروطين من أجل السير الحسن لنهائي الدفع الإلكتروني وهما كالتالي :

◀ يجب أن تكون قرية من الصندوق لنهائي الدفع الإلكتروني الثابت و قرية كذلك من المأخذ الكهربائي

◀ تزويد الكهرباء (مأخذ R أو مأخذ T).

- هل يمكن للتاجر أن يملك عدة نهائيات

بالرغم من أن لديه خط هاتفي واحد مثلاً سويبرات (محل تجاري متعدد) ؟

نعم ، ممكن وذلك بفضل حل "grappe" الذي هو حل مصرفي مركزي لتسيير TPE المنصبة داخل المتاجر والتي تسمح بمركزية التدفق المصرفي المنخرطة (المتصلة) بنفس الموزع .

- هل يستطيع التاجر المالك خط هاتفي محمول (متنقل) أن يزود بجهاز TPE؟

الخط الهاتفي المتنقل "محمول" غير مقبول.

- هل GPRS يتطلب خط هاتفي ومأخذ قريب من الصندوق؟

3 يدخل الزبون بطاقته داخل الشخص المخصص لها ؛ التشغيل فهي نفسها لكافة المتعاملين أوريدوموبليس و جيزي. TPE و GPRS لا يحتاج إلى خط هاتفي ، يكفي فقط الحصول على شريحة GPRS

4 يدخل الزبون الرمز السري ؛ - لا أتقن اللغة الفرنسية ، هل يمكنني تغيير اللغة - هل يدفع التاجر مصاريف تركيب جهاز

TPE ؟

5 بعد تثبيت الصفقة يمكن للزبون سحب بطاقته. من اجل نهائي الدفع الإلكتروني

- كيف يمكنني التأكد من ان الصفقة أنجزت ؟ نعم اللغتان العربية و الفرنسية موجودتان في الجهاز ، فعلى التاجر اختيار اللغة التي يريد استعمالها

بعد أن تتم الصفقة ، يسلم الجهاز وصلان إلكترونيان بصفة آلية " وصل للتاجر و وصل للزبون " ، هذان الوصلان يؤكدان نجاح الصفقة بعد نهاية العملية بواسطة البطاقة و نجد بهما معلومات متعلقة بالصفقة

- ماهي المراحل المتبعة لإنجاز صفقة عن طريق جهاز نهائي الدفع الإلكتروني ؟ - ماهي التسعيرة الشهرية للاشتراك في شريحة

GPRS ؟

1 يدخل التاجر مبلغ الصفقة و يثبت المبلغ ؛ - هل يدفع الزبون عمولة

2 الجهاز يطلب بطاقة الدفع ؛ عند شرائه بواسطة البطاقة في جهاز TPE ؟

بالإضافة إلى تسعيرة التنفيل لشريحة 300 GPRS دج خارج الضريبة) ، الإشتراك تتضمن دفع التاجر لمبلغ شهري جزافي يقدر بـ 500 دج خارج الضريبة ، اما أسعار

بالنسبة للزبون مجاناً ، فلا يسدد إلا ثمن الصفقة ، العمولة تسدد من طرف التاجر .

- ماهي العمولات المنتزعة من حساب التاجر ؟

كلما تتم صفقة بجهاز TPE يدفع :

◀ 2 دج كل الضرائب موجودة إذا كان مبلغ الصفقة أقل أو يساوي 2000 دج

◀ 6 دج كل الضرائب موجودة إذا كان مبلغ الصفقة أكثر من 2000 دج

- ماهو المبلغ الأدنى لصفقات الدفع ؟

المبلغ الأدنى لعمليات الدفع محدد بـ 200 دج .

- هل يمكنني القيام بصفقات بواسطة جهاز

TPE في غياب التوصيل بالشبكة ؟

نعم يضمن جهاز TPE توصيل خدمة الدفع، حتى وإن لم يكن هناك توصيل الصفقة ، تحقق الصفقة على ضوء الضوابط الأقل تقيد لتسيير البطاقة المتقوشة داخل الشريحة و جهاز TPE.

- ماهي أنواع البطاقات المستعملة في جهاز

TPE

كل البطاقات البنكية CIB مهما كانت Gold او Classic ، يمكن استعمالها لتحقيق مشتريات بواسطة جهاز TPE المهم أن تتأكد من ان البطاقة فيها علامة CIB.

- هل حاملي بطاقات

لبنوك أخرى يمكنهم دفع مشترياتهم بواسطة حاسوب BDL؟

نعم بالفعل ، كل البطاقات الحاملة لعلامة CIB التي معناها بطاقة بين البنوك يمكنها تسديد مشترياتها عن طريق جهاز TPE.

- هل يستطيع الزبون صاحب بطاقة CCP التسديد (الدفع المشتريات عن طريق جهاز TPE ؟

في الوقت الحالي لا يتم التعامل ببطاقات البريد CCP للشراء وذلك لدواعي احترازية (أمنية) لكن بعد أن تصبح مؤمنة سوف يتم التعامل بها ، و يصبح الزبون صاحب البطاقة البريدية قادر على شراء عن طريق جهاز TPE.

- فيما يخص تسديد (دفع) الصفقات ، هل هناك حاسوب TPE يقبل بطاقات

VISA/MASTER CARD و البطاقات ما بين البنوك ؟	السقف المحدد هو 100,000 دج بين السحب من جهاز	إذا كان الرصيد المعطى لـ SATIM يناسب الرصيد الحقيقي ؛
لا ، حواسيب BDL تقبل في الوقت الحالي إلا نظام الدفع عن طريق البطاقات ما بين البنوك CIB.	(DAB) والدفع بالحاسوب TE ، إذا كان الرصيد يسمح	إذا كان سقف الصفقات غير متجاوز . - متى يزود حساب التاجر بصفقات الزبائن ؟
- ماهو سقف الصفقات التي يمكن القيام بها من طرف صاحب بطاقة جهاز TPE ؟	- هل يستطيع الزبون تسديد جزء نقدا و الجزء الاخر بواسطة بطاقة CIB ؟	يزود حساب التاجر يوم واحد اي 24 ساعة بعد الصف - قام الزبون بصفقة عن طريق الخطأ (خطأ في الحجز مثلا) أو حسابه فارغ (غير مزود) هل بإمكانه تأجيل الصفقة أو إلغاؤها ؟
بالنسبة لبطاقة CIB الكلاسيكية (القديمة)، السقف المحدد هو 50.000 دج شهريا بين السحب من جهاز (DAB) و الدفع بالحاسوب (TPE) إذا كان الرصيد يسمح بذلك ؛	- حسابي مزود لكن لا أستطيع القيام بصفقات بواسطة بطاقة حاسوب TPE ؟	نعم يمكن للتاجر تأجيل الصفقة - ماهي شروط إلغاء عملية بيع بالحاسوب TPE ؟
بالنسبة لبطاقة CIB Gold (الذهبية) ،	في هذه الحالة ، على الزبون التحقق مع الوكالة التي يتعامل معها : وضعية البطاقة وتفعيلها	؛

- إذا كان العطب (الخلل) لا يصحح بالعمل ؟

في هذه الحالة يلجأ إلى طريقة استبداله عادية تطبق عن طريق تعويض باستبدال عادي .

- لدي مشكلة بمن اتصل ؟

يجب على التاجر الاتصال بالوكالة فهي من تحل المشكلة إذا لم تتمكن من حل المشكلة فالوكالة بدورها تتصل بمؤسسة .SATIM

- أنا الزبون لا أعرف ما معنى جهاز TPE هل هناك تكوين على هذا المنتج ؟

نعم يقوم البنك بالتكوين لفائدة التجار و يسلم لهم دليل يسمح لهم بالتحكم في كيفية الاستعمال و بالتالي

البنك بموقعه أو على الشبكة التجارية (الوكالات) إدماج التاجر أو انضمامه الحاسوب .TPE

- كزبون ، كيف أعلم أن التاجر مجهز بحاسوب ؟ TPE

توضع بواجهات التجار ملصقات تعطى من البنك ، تشير انضمام (اندماج) التاجر لنظام ما بين البنوك CIB. (أنظر الملحق رقم 03)

- في حالة عطب (خلل) في التجهيزات ، ماهو الحل ؟

في حالة عطب او خلل نستطيع تصليحه في التجهيزات ، يمكن تصحيح ذلك في ظرف 5 أيام مفتوحة

إبتداءً من تاريخ تبليغ (إعلامنا) من طرف التاجر .

يستطيع التاجر إلغاء الصفقة إذا لم يتم بعملية مرة أخرى بعدها التي يريد إلغاؤها .

- وإذا لم تكن هي العملية الاخيرة ، ماهو الحل في هذه الحالة ؟

في هذه الحالة يستطيع التاجر تعويض الزبون ، و يبقى هناك دين في حسابه بالمبلغ الذي في الصفقة .

- عوضت الزبون لكن الصفقة لم تسدد ما لعمل ؟

يملك التاجر آجال 30 يوما ، ابتداءً من تاريخ الصفقة لتعويض كل مبلغ لصاحب البطاقة بعد التعويض ينشر

- كيف يتم الإعلام بإدماج التاجر بالحاسوب ؟TPE

- أشهر إبتداء من تاريخ الصفقة المشبوهة إلإني حالة طلب تعويض شراء شهرا واحداً.
- حالة اعتراض صاحب البطاقة ضد التاجر ، على مستوى البنك هل للبنك الحق في طلب مبررات ؟
- للبنك الحق في الاتصال بالتاجر الذي يجب عليه إعطاء المبررات في أجل أقصاه شهرا واحداً. في حالة عدم الرد على الطلب يخول للبنك اقتطاع المبلغ من التاجر حسب الصفقة التي اعترض عليها (اشتكى) منها الزبون .
- إذا ما نسي الزبون بطاقته عند التاجر ، كيف يتم ارجاعها لصاحبها ؟
- يستطيع التاجر إرجاع البطاقة لصاحبها بعد التأكد من هويته في
- التحديثات الجديدة أتوماتكية تكون على شكل رسالة في الجهاز والبنك بدوره يشرح و يفصل للمتعاملين عن كل التحديثات الجديدة
- في حالة ما إن تخلت عن نشاطي التجاري ، بمن اتصل ؟
- في هذه الحالة يتصل التاجر بالبنك التي بدورها ترسل طلبا محتواها توقيف النشا التجاري .
- هل الدفع مضمون ؟
- نعم الدفع مضمون بشرط الاحترام التام لمجمل الإجراءات التأمينية و الحد المسموح به، يجب عليه التأكد مناجتماع شروط تصعيد الصفقات.
- لدي شكوى ، كيف أبلغها ؟
- على التاجر تحرير كل شكوى كتابيا للبنك، في أجل أقصاه 3
- تكون لديهم استقلالية (الحرية) التعامل مع جهاز TPE.
- هل التكوين مجاني أو بمقابل ؟
- التكوين يكون مجاني
- ماهي مدة التكوين ؟
- مدة التكوين تدوم 4/1 ساعة على الأقل وغذا دعت الضرورة أكثر من ذلك فيكون على مدى تقبل و فهمالعمل لها.
- عند تغيير عامل مكلفا بتشغيل جهاز TPE بمن يتصل التاجر ؟
- يضمن البنك تكوين للعامل الجديد ما على التاجر إلا تقديم طلب للوكالة التي يتعامل معها (BDL).
- إن استحدثت تقنيات جديدة ولا أعرف استغلالها هل يساعدني البنك؟

- هل كانت لديك فكرة عن هذا الجهاز من قبل ؟
- نعم لدينا فكرة فقد سبق لي وإن شاهدته خارج التراب الوطني .
- هل انت طلبت الجهاز ام البنك هو الذي عرض عليكم الفكرة ؟
- البنك هو من طلب مني هذا و عرض عليا الفكرة .
- كيف ترى طريقة استعمال هذا الجهاز ؟
- بسيطة ام معقدة ؟
- طريقة استعماله بسيطة وسهلة في متناول أي شخص .
- هل يوجد إقبال من الزبائن على التعامل بهذا الجهاز ؟
- الزبائن ليس لديهم دراية بهذا الجهاز .
- حالة استمرار ظروف قاهرة .
- هل يمكن للتاجر الحفاظ على الآلة (الجهاز) إذا ما فسخ العقد ؟
- لا في حالة فسخ العقد يرجع التاجر الآلات ، التجهيزات الأمنية و الوثائق التي بحوزته و التي هي ملك للبنك.
- الملحق رقم (02)
- ✓ المقابلة الأولى : صيدلية ظاهر
- هل يتوفر لديكم جهاز نهائي الدفع TPE؟
- نعم متوفر لدينا جهاز TPE في اكثر من عام .
- ما رأيك في هذا الجهاز ؟
- في رأي الشخصي الجهاز رائع و ممتاز.
- أجل أقصاه يومان (2 يوم) مفتوحة من تاريخ نسيان البطاقة.
- خارج هذا الآجال يمكن للتاجر التقرب من الوكالة البنكية الأقرب من الزبون التي تدير تسير و استرجاع البطاقات.
- ماهي مدة التوقيف ؟
- مدة التوقيف شهرا كاملا تحدد بعد مرور الآجال (شهراً) .
- ماهي حالات الفسخ الآلي للعقد ؟
- يفسخ العقد فوري في الحالات :
- توقيف النشاط من التاجر ؛
- تحويل السجل التجاري؛
- تغيير النشاط يؤدي إلى الفسخ الفوريللعقد ؛
- في حالة عدم تنفيذ إحدى الواجبات المذكورة في العقد أو في

- لم نجر اي معاملة لحد اللحظة. لم أستعمله لحد الآن . - هل اجتزت برنامج التكوين المخصص من طرف البنك حول الجهاز أو اطلعت عليه ؟
- هل كانت لديكم مخاوف قبل بدء استعمال الجهاز ؟ - عند عرضكم لهذه الخدمة ، كيف كانت ردة فعل زبائنكم ؟
- ليست لدينا مخاوف يوجد بعض الزبائن لديهم البطاقات و هم من طبقة مثقفة ولاكن ليست لديهم ثقة في هذا الجهاز فهم لا يستعملونه. - هل جميع المستخدمين لديكم في المحل يتقنون استعمال الجهاز ؟
- نعم اجتزت برنامج التكوين لمدة ما بين 10 إلى 15 دقيقة. - هل جميع المستخدمين لديكم في المحل يتقنون استعمال الجهاز ؟
- نعم كل العمال يتقنونه . - كتاجر ، ماهي المزايا (الفوائد) التي يمنح لنهائي الدفع الإلكتروني ؟
- أعتقد انه صعب التعامل وكنت أعتقد لن يصلنا هذا إلا بعد فترة زمنية طويلة ولكن اليوم أصبحين يدينا وهو سهل التعامل معه للغاية. - بالنسبة لك كتاجر هل تعتبر هذا الجهاز في الوقت الحالي ضرورية أم كمالية ام هي فقط نقلة اكتشافيه تكنولوجي ؟
- ✓ المقابلة الثانية : المركز التجاري السلطان و السفير (محل بيع أدوات كهرو منزلية) :
- هل يتوفر لديكم الجهاز ؟ في رأي الشخصي هو حاجة ضرورية و خاصة في هذا الوقت. - هل زادت المعاملات اليومية للزبائن ؟ هل زاد استهلاك لدى الزبون عند توفيركم هذا الجهاز فيالمحل ؟
- نعم لدينا جهاز في أكثر من 5 سنوات . - إن كنت قد استعملت الجهاز لبعض المعاملات ماهي أهم الصعوبات التي واجهتك ؟
- عدم التعامل بالقطع النقدية وأيضا يسهل عملية ايداع الاموال لدى البنك .

- هل يوجد إقبال من الزبائن على التعامل بهذا الجهاز ؟
- نعم متوفر لدينا جهاز TPE في أكثر من 5 سنوات .
- هل لديكم فكرة عليه ؟
- لدينا فكرة رائعة عليه .
- هل يوجد إقبال فالجهاز مند تثبيته استعمال في أكثر من 15 معاملة .
- نعم يوجد إقبال فالجهاز مند تثبيته استعمال في أكثر من 15 معاملة .
- هل اجتزت برنامج التكوين المخصص حول الجهاز من طرف البنك أو اطلعت عليه ؟
- نعم لدينا فكرة لآكن في حدود الاستعمال فقط .
- هل اجتزت برنامج التكويني ولم أطلع عليه حتى .
- نعم لدينا فكرة لآكن في حدود الاستعمال فقط .
- هل جميع المستخدمين لديكم في المحل يتقنون استعمال الجهاز ؟
- نعم جميع المستخدمين لديكم في المحل يتقنون استعمال الجهاز ؟
- بل العامل المكلف بالصندوق هو المسؤول عنه .
- نعم العامل المكلف بالصندوق هو المسؤول عنه .
- وعندما يكون غائب هذا العامل ما العمل حيالها ؟
- نعم عندما يكون غائب هذا العامل ما العمل حيالها ؟
- كيف ترى طريقة استعمال هذا الجهاز ؟
- نعم طريقة استعمال هذا الجهاز بسيطة ام معقدة ؟
- كيف ترى طريقة استعمال هذا الجهاز ؟
- نعم طريقة استعمال هذا الجهاز بسيطة ام معقدة ؟
- هل يتوفر لديكم جهاز نهائي الدفع TPE ؟
- نعم يتوفر لديكم جهاز نهائي الدفع TPE ؟

ZORONI

- نعم تزداد من مدة لمدة .
- هل كانت لديكم مخاوف قبل بدء استعمال الجهاز ؟
- ليست لنا مخاوف .
- ما الفرق بين نظرتكم القبلية للجهاز و بعدها ؟
- ليس لدي جواب.
- ✓ المقابلة الخامسة :
- الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT
- هل يتوفر لديكم جهاز نهائي الدفع TPE؟
- نعم متوفر لدينا جهاز TPE في اكثر من 6 سنوات
- ما رأيك في هذا الجهاز ؟
- عند عرضكم لهذه الخدمة ، كيف كانت ردة فعل زبائنكم ؟
- هناك تباين في ردود الأفعال منهم من استحسّن الجهاز و قال سيستخرج البطاقة ومنهم من رأى أن هذا الجهاز تكلفه زائدة و فقط.
- بالنسبة لك كتاجر هل تعتبر هذا الجهاز في الوقت الحالي ضرورة أم كمالية ام هي فقط نقلة اكتشافيه تكنولوجية ؟
- في رأي الشخصي هو ضروري لان الجزائر تتجه نحو الدفع الإلكتروني .
- هل زادت المعاملات اليومية للزبائن ؟ هل زاد استهلاك لدى الزبون عند توفيركم هذا الجهاز فيالمحل ؟
- الجهاز غير مطلوب من الزبائن فنحن الآن مستغنون عنه عندما يكون الطلب وبكثرة عليه سنخصص دورة تكوينية لكل العمال حول هذا الجهاز .
- كتاجر ، ماهي المزايا (الفوائد) التي يمنح لنهائي الدفع الإلكتروني ؟
- أرى أن هذا الجهاز له العديد من المزايا من اهمها عدم التداول بالأموال و يسهل لنا الجرد اليومي في أوراق .
- إن كنت قد استعملت الجهاز لبعض المعاملات ماهي أهم الصعوبات التي واجهتك ؟
- لا توجد صعوبة لحد الان .

- له العديد من المزايا فهو سهل لنا
يختصر لنا الوقت و الجهد و عناء
التنقل و أيضا يحمي من السرقة
و تجنب الأخطاء التي قد تقع عند
المعاملات التقليدية .
- إن كنت قد استعملت
الجهاز لبعض المعاملات
ماهي أهم الصعوبات
التي واجهتك ؟
- استعملته في عملية وكانت
العملية فاشلة لأنه لم يمرر العملية
بشكل ناجح فيه خلل تقني .
- عند عرضكم لهذه
الخدمة ، كيف كانت
ردة فعل زبائنكم ؟
- الزبائن متحمسون جدا لهذه
أجهزة فيعتبروه الكثيرون تطور
سابق من نوعه في مجال الدفع
الإلكتروني
- بالنسبة لك كمسير
للديوان هل تعتبر هذا
- هل يوجد إقبال من
الزبائن على التعامل بهذا
الجهاز ؟
- نعم يوجد إقبال على الجهاز .
- هل اجتزت برنامج
التكوين المخصص حول
الجهاز من طرف البنك
أو اطلعت عليه ؟
- نعم اجتزت برنامج تكويني عليه
- هل انت طلبت الجهاز
ام البنك هو الذي عرض
عليكم الفكرة ؟
- تقدم إلي مسؤولين من بنك
التنمية المحلية و عرضو عليا
الفكرة فاستحسنتها .
- كيف ترى طريقة
استعمال هذا الجهاز ؟
- بسيطة ام معقدة ؟
- سهل الاستعمال و بسيط للغاية

لا بالعكس فنحن نرحب بهذه الفكرة و تشعرنا بالارتياح أكثر .	عند توفيركم هذا الجهاز في المحل ؟	الجهاز في الوقت الحالي ضرورية أم كمالية ام هي فقطنقلة اكتشافيه تكنولوجية ؟
- ما الفرق بين نظرتكم القبلية للجهاز و بعدها ؟	نلاحظ اقبال من زبائن ونامل ان تزيد معاملاتنا مستقبلا من خلال هذا الجهاز و هذا التطورالتكنولوجي الجديد .	أرى انه بات من الضروري استعمال الدفع الإلكتروني خاصة في مجال السياحة .
كما قلت من قبل نحن في بداياته إن شاء الله مستقبلا تظهر كل شيء.	- هل كانت لديكم مخاوف قبل بدء استعمال الجهاز ؟	- هل زادت المعاملات اليومية للزبائن ؟ هل زاد استهلاك لدى الزبون

